جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم مالية ومحاسبة

المتابعة المالية للمشاريع وتأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبان:

- العوفي عنان
- ساكر ابراهيم

إشراف الأستاذة:

د. فتيحة كُون

أعضاء لجنة المناقشة

1.د.حيولة ايمان	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة المدية	رئيساً
2.د. كون فتيحة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
3.أ. المهري عزيزة	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

كلمة شكر وعرفان



اذا شكرنا فالله احق و اولى بالشكر واول من نشكر الله على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذة المشرفة: كون فتيحة التي لم تبخل علي بنصائحها القيمة وبإسهاماتها

إهداء الى من كرمها الله في كتابه الحكيم بعد بسم الله الرحمان الرحيم (ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما) الى من حملتني وهنا على مهن وسهرت علي الليالي لأبلغ المعالي اليك اماه الحنونة يا اطيب رحيق فالوجود حفظك الله واطال في عمرك

الى من كان سندي ماديا ومعنويا إلى كل أقاربي

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي، وكان لي خير عون، إلّى أغلى ما أملك في هذه الدنيا, أهدي ثمرة جهدي إلى من وضعت الجنّة تحت أقدامها، التّي حملتني وحمتني ومنحتني الحياة،{أمي الغالية رحمها الله}،التّي حرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها في سبيل نجاحي.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى صاحب القلب الكبير ونور أيامي: أبي ~أطال الله في عمره~ وزوجته حفضها الله اللذان لم يبخلا علي يوما بشيء.

إلى كل من شارك في ما انا بصدده وما أنا سوف أكون بعون الله عليه إلى كل من علمني حرفا من التعليم الابتدائي حتى نهاية مشواري وعلى وجه الخصوص أستاذتي الكريمة التي كان لها أثر كبير في نهاية مشواري الدراسي الجامعي الدكتورة كون فتيحة

إلى الذين قيل عنهم اليد يمنى أختي صغيرة وأخي الصغير والقريب إلى قلبي أحمد

إلى عائلتي الكريمة التي لم تتخل عني يوما وكانو خير سند لي إلى معتاي مسعودة وحورية وعمي عمر

إلى كل هؤلاء أصدقائي في السراء والضراء أسامة ومحمد اللذان تقاسما معي كل مطبات الحياة وتجمعني بهم أجمل الذكريات إلى كل من لم يذكره قلمي واسمه محفور في قلبي

أنور

إهداء

الحمد لله برب العلمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

من أحمل اسمه ودعمه وتوجيهه لي في كل الأطوار

أبي الغالي

إلى الذين زينوا حياتي وتقاسموا معي رحم أمي:

أخوتي

إلى كل من كانوا رمزا للوفاء والإخلاص

إلى كل من تمنى لي التوفيق وساعدني ولو بالكلمة الطيبة

إلى كل من كان قريبا منّا بدعواته، توجيهاته ونصائحه

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى من نسيه قلمنا وحفظناه في قلوبنا

لكم كل التقدير والاحترام

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير المتابعة المالية على الوضعية المالية للمؤسسة – دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية–، وهذا من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة المتمثلة في المتابعة المالية، والوضعية المالية للمؤسسة في الجانب النظري بالاعتماد على المنهج الوصفي، أما في الجانب التطبيقي فقد هدفت دراستنا إلى إبراز تأثير المتابعة المالية على الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية خلال الفترة (2017-2019)، حيث توصلنا إلى أن المؤسسة خلال الفترة المدروسة استخدمت مجموعة من المؤشرات والنسب المالية لتقييم وضعيتها المالية، حيث عرف نشاطها السنوي خلال الفترة (2017-2019) عدم الاستقرار، وهذا نتيجة ارتفاع مرة وانخفاض مرة أخرى في المؤشرات المالية، وكذا تذبذبها من جهة أخرى، وهذا ما يُحتم على المؤسسة اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير لتحسين وضعيتها المالية.

الكلمات المفتاحية: المتابعة المالية، الوضعية المالية، المؤشرات، مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
تشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
فهرس الأشكال	V
فهرس الجداول	IV
مقدمة عامة	أ-ت
الفصل الأول: الإطار النظري للمتابعة المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول: نظرة عامة للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية	03
المطلب الأول: مفهوم الوظيفية المالية	03
المطلب الثاني: أهدافها وتنظيمها	04
المطلب الثالث: وظائف الوظيفة المالية	07
المبحث الثاني: ماهية المتابعة المالية	09
المطلب الأول: تعريف المتابعة المالية	09
المطلب الثاني: خصائص المتابعة المالية	10
المطلب الثالث: أنواع ومستويات المتابعة	11
المبحث الثالث: التقييم في المؤسسة الاقتصادية	15
المطلب الأول: مفهوم التقييم	15
المطلب الثاني: أهداف التقييم وأنواعه	16
المطلب الثالث: خطوات التقييم	18
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني:مؤشرات تقييم الوضعية المالية في المؤسسة	
تمهيد	22
المبحث الأول: تقيم بواسطة مؤشرات التوازن المالي.	23
المطلب الأول: رأس المال العامل	23

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل	26
المطلب الثالث: الخزينة	28
المبحث الثاني: تقييم بواسطة النسب المالية	30
المطلب الأول: مفهوم النسب المالية	30
المطلب الثاني: أنواع النسب المالية	32
المبحث الثالث: تقييم بواسطة جدول حسابات النتاج	34
المطلب الأول: تعريف جدول حسابات النتائج	34
المطلب الثاني: أنواع نسب تقييم جدول حسابات النتائج	35
المبحث الرابع: تقيم بواسطة التدفقات النقدية	37
المطلب الأول: مفهوم التدفقات النقدية	37
المطلب الثاني: أنواع نسب تقييم جدول التدفقات النقدية	39
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث: دراسة حالة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية خلال الفترة (2017-2019)	
تمهيد	43
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	44
المطلب الأول: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية	44
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة	49
المبحث الثاني:عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز المدية للفترة (2017-2019)	49
المطلب الأول: الميزانية المالية لمؤسسة	49
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج لمؤسسة	52
المطلب الثالث: جدول تدفقات النقدية لمؤسسة	54
المبحث الثالث: نتائج الدراسة	56
المطلب الأول: تقييم المؤسسة باستخدام المؤشرات المالية	56
المطلب الثاني: تقييم المؤسسة باستخدام النسب المالية	59
المطلب الثالث: تقييم المؤسسة باستخدام جدول حسابات النتائج	63
المطلب الرابع: تقييم المؤسسة باستخدام جدول تدفقات النقدية	67

خلاصة الفصل	70
خاتمة عامة	72
قائمة المراجع	76
الملاحق	81

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	عملية الرقابة والمتابعة على المشروع	12
(2-1)	مراحل متابعة المشروع	14
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمدية	46
(2-3)	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة	48
(3-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة جانب الأصول والخصوم	51
(4-3)	التمثيل البياني لتطور جدول حسابات النتائج للفترة (2017-2019)	53
(5-3)	يمثل تطور مؤشرات جدول التدفقات النقدية للفترة 2017-2019	55
(6-3)	التمثيل البياني لمؤشرات التوازن المالي للفترة (2017-2019)	58
(7-3)	التمثيل البياني لنسب السيولة	60
(8-3)	التمثيل البياني لنسب الهيكلة المالية	61
(9-3)	التمثيل البياني لنسب النشاط للفترة (2017-2019)	63
(10-3)	التمثيل البياني لنسب ربحية المبيعات للفترة (2017-2019)	65
(11-3)	التمثيل البياني لنسب المردودية للفترة (2017-2019)	66

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	يمثل مميزات وعيوب التقييم الداخلي	17
(2-1)	يمثل مميزات وعيوب التقييم الخارجي	17
(3-1)	يمثل أنواع التقييم	18
(1-3)	الميزانية المالية المختصرة 2017	50
(2-3)	الميزانية المالية المختصرة 2018	50
(3-3)	الميزانية المالية المختصرة 2019	50
(4-3)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة 2017- 2019	51
(5-3)	جدول تدفقات النقدية لفترة (2017-2019)	54
(6-3)	رأس المال العامل للسنوات (2017-2019)	56
(7-3)	أنواع رأس المال العامل للسنوات (2017-2019)	56
(8-3)	احتياجات رأس المال العامل للسنوات (2017-2019)	57
(9-3)	الخزينة للسنوات (2017-2019)	58
(10-3)	نسب السيولة للفترة (2017-2019)	59
(11-3)	نسب الهيكلة المالية للسنوات (2017-2019)	60
(12-3)	نسب النشاط للفترة (2017-2019)	62
(13-3)	نسبة ربحية المبيعات للفترة (2017-2019)	64
(14-3)	نسب المردودية للفترة (2017-2019)	65
(15-3)	نسبة تغطية النقدية للفترة (2017-2019)	66
(16-3)	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون	67
(17-3)	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إل الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع	67
(18-3)	نسبة النقدية التشغيلية	68
(19-3)	نسبة التدفق النقدي	68
(20-3)	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	68

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تعتبر المتابعة المالية موضوعا هاما استقطب اهتمام الباحثين والمختصين، حيث شهد عدة تطورات كبيرة وإدخال مؤشرات تقييم متعددة ومتنوعة تتماشى مع التقدم الذي شهدته الساحة الاقتصادية، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث الاقتصادية بالمؤسسات، وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة.

لكن قبل التخطيط المستقبلي للمؤسسة لابد لها من تشخيص الوضعية المالية لمعرفة وضعها، حيث أصبح التشخيص المالي ضروريا لابد من خضوع البيانات إلى الفحص والتفسير من أجل تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

وحتى تتمكن المؤسسة من معرفة مدى تحقيقها لأهدافها لابد لها من تقييم الوضعية المالية من خلال جمع البيانات و المعلومات ثم يتم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، ثم تفسير الخطط والسياسات المتوصل إليها والبحث عن أسبابها بغية الوقوف على وضعيتها المالية، حيث يتم الاعتماد على المتابعة المالية كأسلوب علمي يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق مختلف المؤشرات النسب المالية.

إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تتم المتابعة المالية في المؤسسة الاقتصادية، وما تأثيرها على وضعيتها المالية؟

وقصد توضيح الإشكالية، يمكن طرح مجموعة أسئلة، تمثل مجمل الاهتمامات التي يتطلبها هذا البحث وهي:

- ما مدى مساهمة المتابعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ما هي الأدوات المستعملة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- كيف تتم المتابعة المالية في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية، وما مدى تأثير ذلك على وضعيتها المالية ؟

فرضيات الدراسة : لمعالجة الأسئلة السابقة وتسهيل البحث ،نقوم بوضع مجموعة فرضيات كالتالي:

- المتابعة المالية هي مجهود منظم تقوم به الجهة المسؤولة، يشمل الملاحظة المستمرة، وقياس النتائج، ومقارنتها بالمعايير الموضوعة مسبقا.
- عملية تشخيص الوضعية تتم بواسطة مجموعة من النسب والمؤشرات المالية.

- تقوم مؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز بتقييم وضعيتها المالية بواسطة مؤشرات مالية.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية متابعة وتقييم المؤسسة الاقتصادية خاصة من الناحية المالية والتي تعتبر العامل الأساسي والمهم في بقاء المؤسسة واستمرارها في المستقبل هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقارنة مدى تطابق النموذج المتبع في تسيير المؤسسات في المراجع الاقتصادية مع واقع المؤسسات الجزائرية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى

- معرفة أهمية المتابعة المالية في عملية التشخيص الوضعية المالية.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة حل الدراسة.
- الخروج بنتائج وتوصيات أملا أن تساعد المؤسسة محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- **لاحدود الموضوعية:** اشتملت هذه الدراسة على مختلف الجوانب المتعلقة بالمتابعة المالية للمشاريع، وكيفية التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

–الحدود المكانية: لقد تم إسقاط الجانب النظري لدراستنا على دراسة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

–الحدود الزمانية: شملت الدراسة الفترة الزمنية (2017-2019).

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع المختار، ومن أجلِ الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة، سوفَ نَتَبع المنهج الوصفي عند استعراضنا للإطار النظري للمتابعة المالية للمشاريع، وكيفية التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة، وكذا تعرضنا لأهم مفاهيمهما. وذلك بالاستعانة بالكتب، والدوريات، والأطروحات، والتقارير والدراسات.....الخ التي لها صلة ببحثنا. ونستعمل كذلك منهج دراسة حالة في الدراسة التحليلية، من خلال تحديد وجمع البيانات والمعلومات عن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بولاية المدية، ثم تبويبها وتفسيرها وتحليلها بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وما مدى مساهمة المتابعة المالية في ذلك، خاصة فيما تعلق باتخاذ القرارات.

أسباب اختيار البحث: هناك عدّة دوافع شخصية وموضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نذكر أهمها فيما يلي:

- يقع موضوع البحث ضمن المقاييس المدروسة في مشوارنا الدراسي.
- ظاهرة العجز المالي التي تعاني منها العديد من المؤسسات الجزائرية والصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل.
- يأتي بحثنا هذا في ظل التحولات التي تشهدها المؤسسات الجزائرية ما يفرض علينا إعادة الاعتبار للمتابعة المالية كوسيلة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ومنها امكانية التنبؤ بالفشل أو النجاح.

هيكل البحث

يتضمن هيكل البحث تخصيص ثلاثة فصول منها واحد تطبيقي، ويتضمن كل فصل مباحث، وينتهي كل مبحث بمطالب، وذلك كما يلي:

- **الفصل الأول:** والذي كان بعنوان الإطار النظري للمتابعة المالية قمنا من خلاله بدراسة الوظيفة المالية في المؤسسة، وكذلك ماهية المتابعة المالية ، وفي الأخير تحدثنا عن التقييم في المؤسسة الاقتصادية.
- **الفصل الثاني:** كان تحت عنوان مؤشرات تقييم الوضعية المالية في المؤسسة وفيه قمنا بعرض مؤشرات التوزان المالي من خلال التعرض لمفهومه و أنواعه وحالاته، وكذلك النسب المالية و جدول حسابات النتائج، وجدول التدفقات النقدية.
- **الفصل الثالث:** تم الاعتماد فيه على دراسة تحليلية لتأثير المتابعة المالية على الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية وذلك من خلال القيام بتقديم الإطار المنهجي للدراسة، ثم قمنا بتحليل وتفسير النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمتابعة المالية

تمهيد

تعتبر المؤسسة الاقتصادية المحرك الأساسي ومركز اتخاذ القرار الاقتصادي المتعلق بطبيعة وكمية الأسعار المتعلقة بالمواد الأولية، ومختلف الخدمات والأنشطة الاقتصادية، ومدى فعالية التحكم والمزج بين مختلف الموارد الخاصة المالية، واستغلالها إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى التوازن المالي.

المشاريع قائمة كانت أم قيد الإطلاق أو قيد الإنشاء ليست سوى طموحات نجدها عند الأفراد كما عند المؤسسات، إذا شكلت ولا تزال بعدا اقتصاديا ورأسمالها وتنمويا في كافة النشاطات والبني والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

سوف نحاول التطرق في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث إلى الاطار النظري للمتابعة المالية، حيث تناولنا في:

المبحث الأول: نظرة عامة للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية؛

المبحث الثاني: ماهية المتابعة المالية؛

المبحث الثالث: التقييم في المؤسسة الاقتصادية؛

المبحث الأول: نظرة عامة للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

إن التطور الذي لحق بالإدارة المالية من بداية القرن الماضي إلى الوقت الحاضر قد انتقل من مرحلة الحصول على الأموال إلى غاية مرحلة إدارتها، وهنا سنتطرق إلى الوظيفية المالية وأهدافها وأهم وظائفها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الوظيفية المالية

أولا: مفهوم الوظيفة المالية

لقد اختلفت مفهوم المالية عن مفهوم الإدارة حيث أن الإدارة المالية كوحدة إدارية تعني الوحدة الإدارية التي تتولى النشاط المالي والإدارة المالية كوظيفة تعني الوظيفة الإدارية المتعلقة بالنواحي المالية للمشروع. ويمكن تعريف الوظيفة المالية كذلك: "على أنها النشاط الإداري والوظيفة الإدارية التي تتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية، والوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة".

يمكننا تقديم تعريف للوظيفية المالية كما يلي:[1]

"مجموعة الأنشطة والمهام التي يقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية، والبحث عن الموارد المالية الضرورية والانسجام الأمثل لها".

الوظيفة المالية هي تلك التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال وحسن استغلالها في المشروعات الاستثمارية".

الوظيفة المالية تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل، كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية".

مما سبق تتجلى الوظيفة المالية هي التي يقوم المسيرون الماليون من وضع خطط للتمويل والحصول على الموارد المالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة ولتحقيق هذه الأهداف يجب تطبيق قواعد التحليل المالي الذي يعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات من طرف المسيرين وقاعدة لمراقبة مختلف العمليات المالية وتوجيهها نحو المسار المخطط لها.

[1] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 24

ثانيا: أهمية الوظيفة المالية

تظهر أهمية الوظيفة المالية بالنسبة للمؤسسة في:[1]

- تغطية احتياجاتها المالية، فالوظيفة المالية تسهر على اختيار المزيج المالي من أموال خاصة أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها والذى يحقق لها أحسن مردود بتكاليف أقل ما يمكن؛

- عملية تنفيذ البرامج المالية، حيث نقوم الوظيفة المالية بمتابعتها بعد تحديد وتوزيع مسؤولية استعمال الأموال وتوجيهها و الحرص على أن تتم العمليات المالي ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا الخطة العملية؛

- البرنامج الذي يوزع فترات السنة في شكل موازنات لتغطية مختلف الحاجات من الأموال وفي نهاية كل فترة يتم مراقبة البرامج المنفذة للمقارنة بين ما نفذ مع ما كان مبرمجا وخطط سبقا.

وباختصار فإن الوظيفية المالية تنحصر في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة وإنفاقها بالطريقة المثلى ولتحقيق أغراض المؤسسة.

المطلب الثاني: أهداف و تنظيم الوظيفة المالية

أولا: أهداف الوظيفة المالية

يمكن تقييم الأهداف التي تسعى الوظيفية المالية لتحقيقها إلى هدفين أساسين هما:[2]

- **أهداف عامة:** ونقصد بالعامة أن المؤسسة ككل تسعى إلى تحقيقها وتقع المسؤولية الكبرى على المدير المالي لأنه الشخص الذي تتجمع لديه كل السياسات المالية ليعالجها ويقيمها وتتمثل هذي الأهداف فيما يلي:

1. هدف تعظيم الربح: يرى الكثيرون أن الربح الكلي ليس مهما لأن المؤسسة باستطاعتها زيادة إجمالي الأرباح عن طريق إصدار أسهم جديدة وهو ما يعني تخفيض ربح السهم الواحد، ويجدون فكرة تعظيم الربح في السهم طريقة جيدة بالرغم من أن هذه الفكرة لها عيوب منها:

[1] زغيب مليكة، أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 1997-1998، ص 8.

[2] عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18

✓ أن هدفه قصير؛

✓ تجاهل القيمة الزمنية للقيود.

ونتيجة لهذه العيوب والانتقادات طلب البعض بمبدأ تعظيم الثروة.

2. هدف تعظيم الثروة: يتضمن هذا الهدف عائدا على الاستثمارات، حيث يحصل المساهم على عائد بشكل أرباح موزعة وهو هدف طويل الأجل، يعمل على زيادة القيمة الحالية لاستثمارات الملاك، كما يعتبر كحصيلة للقرارات المالية و هذه القرارات تتمثل في الاستثمار والتمويل.

• **أهداف الخاصة:** وهي خاصة بكفاءة التنسيق في الإدارة المالية نفسها، وتتمثل في توفير الشروط لبقاء المؤسسة واستمرارها والتي نجد تعبيرها المالي في مفهوم السيولة، الملاءة المالية، المردودية، النمو، التوازن المالي والمحافظة على الاستقلالية المالية.

1. السيولة: هناك مفهومين للسيولة:

• **المفهوم عن طريق التدقيق:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل غلى نقد خلال فترة زمنية معينة مضافا لها ما يمكن الحصول عليه من مصادر أخر للأموال.

• **المفهوم الكمي:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة من خلال كمية الأصول الموجودة لدى المؤسسة والتي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما خلال الدورة التجارية للمؤسسة.

2. هدف التوازن المالي: أن التوازن المالي هو استعداد المؤسسة لضمان تسديد ما عليها من ديون وهو مصلحة لتوافق التدفقات الداخلية والخارجية، وهذا التوافق يمكن أن يكون فوريا ويكون التوازن المالي قصير الأجل، وإذا استمر تواجده في المستقبل يكون التوازن المالي طويل الأجل.

• **المردودية:** تعتبر المردودية مطلبا أساسيا لتغطية تكلفة رأس المال وهي أيضا ضرورة مالية، سواء للحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة أو لضمان توازنها المالي أو لزيادة قدرتها التوسعية؛

• **النمو:** كل مؤسسة تسعا للمحافظة على بقائها واستمرارها، وهذا لا يتم إلا بتحقيق الشروط اللازمة لضمان تطورها والمتمثلة في: تحسين الإنتاجية، الاهتمام بجودة المنتجات، توسيع سوقها.

- **الاستقلالية المالية:** وهي من المهام الأساسية للمدير المالي، لأن فقدانها يعني فقدان المؤسسة لاستقلاليتها ولكي لا يحدث هذا يجب على الجهاز المالي أن يقوم بالتنيؤات وخصوصا في مجال الخزينة، ليشكل نظاما إعلاميا فعالا على الجهاز المالي يسمح بتدفق المعلومات، خصوصا تلك المتعلقة بالمحاسبة التي تطلعنا على ما يخص نواتج وتكاليف المؤسسة.

- **الملاءة المالية:** هي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها في أي لحظة كانت، بهذا فهي في علاقة دائمة مع السيولة، وتقاس بالعلاقة التالية:

الملاءة المالية = النقديات ÷ ديون قصيرة.....(**01**)

وتتحقق الأهداف السابقة وتمكين الإدارة من الرقابة الإدارية على الأداء المالي للمؤسسة مع تجنب المشاكل التي تتيح على نقص البيانات أو عدم دقتها.

ثانيا: تنظيم الوظيفة المالية

تمارس الإدارة المالية في المؤسسة وظيفتين:[1]

1. الوظيفة الإدارية: وتتضمن ما يلي:

- تحديد سياسة إدارة الأصول؛
- تحديد مصادر التمويل كمياته ومواعده؛
- التخطيط المالي وإدارة السيولة؛
- الرقابة على الأداء المالي؛
- تحديد سياسية توزيع الارباح.

2. الوظيفية التنفيذية: تتضمن ما يلي: [2]

[1] مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1989، ص 24

[2] نفس المرجع السابق ، ص 20

- الإشراف على الإرادات والمدفوعات وإدارة النقد؛
- الإشراف على الأوراق المالية ومتابعتها؛
- الاهتمام بتفاصيل التمويل الخارجي وخدمته؛
- مسك دفاتر وإعداد التقارير المالية.

المطلب الثالث: وظائف الوظيفة المالية

تتميز الوظيفة المالية في المؤسسة بوظائف متعددة مهمتها تحقيق الهدف المسطر تحقيقه وتختلف هذه الوظائف حسب طبيعة عمل الشركة وحجمها ونشاطها إلا أنها تشترك في مضمون واحد هو المساعدة في تحقيق الهدف ومن بين أهم الوظائف المالية:[1]

1. التحليل المالي: يقوم المحلل بالتحليل المالي للكشوف المالية بهدف التخطيط واتخاذ القرارات ولتنفيذ هذه القرارات ولتنفيذ هذه القرارات ومقارنتها مع ما هو مخطط تستلزم أدوات لقياس الأداء، ويعتبر التحليل المالي هو أفضل أداة للمؤسسة.

2. الحصول على الأموال: إن الرصيد النقدي لا يكفي لتغطية العجز فإن المدير المالي يجد من الضروري الالتحاء مصادر خارج شركته للحصول على هذه الأموال من مصادر مختلفة، كما أنها تعرض تحت أنواع متنوعة من الإنفاقات و الشروط لفترات ومنية متفاوتة.

والمشكلة الرئيسية التي يواجهها المدير المالي في هذا المجال هي الحصول على (خليط أو مزيج) من هذه الأنواع يتناسب أكثر من غيره من الاحتياجات المتوقعة لمنشأته.

وباختصار وظيفة الحصول على الأموال هي تخطيط للاحتياجات المالية والتنبؤ بها ومراقبتها هي أساس نشاط المدير المالي.

ولهذا فهو ضروري لغرض التخطيط والتنبؤ المالي جزء أساسي ومهم من وظيفة المدير المالي.

[1] مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22

3. التخطيط المالي: التخطيط المالي هو مجموعة الخطط اللازمة للحصول على الموارد المالية واستخدامها، ولهذا الغرض فإن التخطيط المالي يشير غلى تحديد المتطلبات المالية، الاستثمارات، نمو الأداء خلال مدة محددة من الزمن يعد التخطيط المالي عنصر أساسي لنجاح المؤسسة فهو دليلها المالي في المستقبل، فمن خلال التخطيط المالي تحدد الشركة إمكانية الحصول على الأموال ولهذا فإن التخطيط المالي يتضمن تنسيق النشاطات المالية من أجل تعظيم ثورة المساهمين (قيمة المؤسسة).

ويمثل التخطيط المالي جزءا هاما من عملية التخطيط الإجمالي للمؤسسة حيث يترجم أهدافها واستراتيجيها وسياساتها إلى خطط عملية يتم تنفيذها على المدى القصير.[1]

4. التنظيم المالي: تمارس الإدارة المالية وظيفية التنظيم المالي كوظيفة منظمة للعملية المالية ويتم ذلك من خلال رفع كفاءة الأداء المالي وتحقيق الأهداف بصورة أكثر اقتصادية.

ويقصد بالتنظيم المالي جميع الفعاليات التي تمارسها الإدارة المالية لتحقيق أهدافها المالية، ويتضمن التنظيم المالي تصميم الهيكل التنظيمي والتنمية الإدارية وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والسلطات في الإدارية وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والسلطات في الإدارة المعينة بالشؤون المالية بما يتضمن تنسيق الجهد الجماعي.

ويأتي الإنجاز الجيد للعملية المالية في المؤسسة عن طريق تحويل الصلاحيات وفق تسلسل السلم التنظيمي للإدارة المالية، وهنا يجب أن تكون الصلاحيات والمسؤوليات واضحة ومتماشية مع حجم المؤسسة وطبيعة أعمال الأقسام والمهام والمسؤوليات.

5. الرقابة المالية: تعتبر الرقابة المالية من الوظائف الرئيسية للمدير المالي ويقصد بها تقييم القرارات التي اتخذت بشأن التخطيط بعد تحديد نوعية المعايير التي يمكن استخدامها للمقارنة لذلك فهي جزء مكمل للتخطيط المالي.

[1] عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 1974، ص 11

المبحث الثاني: ماهية المتابعة المالية

إن الهدف الرئيسي لمتابعة تنفيذ المشروع هو توصيله للعملاء حسب ما هو مخطط، ومتابعة المشروع تعتبر من ميزات الإدارة الحديثة، كما أن الرقابة الجيدة على الأفراد والمواد والآلات والأموال تعتبر من متطلبات أي مشروع أو مؤسسة في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: تعريف المتابعة المالية

يمكن تعريف المتابعة بأنها عملية منتظمة يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف وباستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية، وتوصف الأجزاء الضرورية في عملية المتابعة الإدارية أنها عبارة عن جهد منظم لتحديد مقاييس للأداء بغرض تحقيق الأهداف المخططة.[1]

كما يعرفها البعض بأنها تلك العملية التي تحاول التأكيد على أن النشاطات الفعلية تتلاءم معا لنشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها.

يمكن القول أن كلمة المتابعة قد ترعرعت جذورها مع العالم Taylor. W Frederick * عند تبنيه لفكرة الإدارة العلمية في بداية القرن التاسع عشر حيث كانت مهملة ولم تكن مفهومه ولم تكن مفهومه، فالمتابعة تعمل على كشف الانحرافات وتصحيحها كما تزود المدير بمعلومات تساعده في تحديد الأهداف المستقبلية ووضع المعايير أو المقاييس اللازمة.

ويمكن القول أن المتابعة هي عملية التأكد من أن ما تم التخطيط له هو ما تم تنفيذه وكشف الانحرافات وتصحيحها إن وجدت للوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا.

[1] James Higgins, ''the management challenge'' Macmillan publishing company, USA, 1991, p568

* Taylor. W Frederick: مهندس ميكانيكي أمريكي يعد أبا لعلم الإدارة

المطلب الثاني: خصائص المتابعة المالية

من خلال التعارف السابقة نستنتج أن عملية المتابعة تشمل الأنشطة التي تهدف للتأكد من أن التنفيذ يتم حسب الخطة المتوقعة وتتميز الخصائص التالية:[1]

1. تعتمد أساسا على جمع بيانات ومعلومات عن تنفيذ الفعلي؛

2. تحليل تلك البيانات وتحويلها إلى مؤشرات تمثل معلومات عن وقت وتكلفة وجودة الإنجاز؛

3. مقارنة تلك المؤشرات بالأهداف الموضوعة مسبقا وبالمشروعات المشابهة وتحديد الفجوة بينهما؛

4. تحليل اسباب تلك الفجوة (المشاكل) وتشخيصا؛

5. هي عملية مستمرة ولا ينبغي أن تنتهي خلال فترة معينة.

من خلال ما سبق نجد أن هناك بعض العوامل الداخلية والخارجية التي تفرض المتابعة على المشروع، فإدارة المشروع قد يسهل عليها عادة التحكم في العوامل الداخلية التي تؤثر على المشروع وضمن التكلفة المعقولة، إذ قد نجدها تواجه في الوقت نفسه تحديات تفرضها العوامل الخارجية المتحكمة في المشروع وفريق عمله بمقاييس تخطيط وموارد المشروع بما يلي ويخدم أهداف أداء المشروع داخليا، إلا أن عدم وفرة بعض الموارد وعدم استقرار وديمومة الحصول عل بعضها الآخر (القوى العاملة) وضغط المحيط الخارجي (اضطرابات القوى العاملة وتبدل في مناخ العمل...) هي من العوامل الخارجية التي لا يمكن أن يتحكم بها لا مدير المشروع ولا فريق عمله، هذه العوامل تفرض على إدارة المشروع استخدام شتى أنواع وأساليب أجهزة المتابعة بغض النظر عن تكاليفها المرتفعة.

[1] سعد طه علام، "إدارة المشروعات"، دار النشر والتوزيع، الطبعة القانية،دمشق، 2006 ص 39

المطلب الثالث: أنواع ومستويات المتابعة

تتمثل أنواع المتابعة فيما يلي:[1]

1. المتابعة السابقة: والتي تتم قبل إجراء الفعل أي تجري عملية فحص الخطوات التنفيذية للخطة قبل المباشرة بعملية تنفيذها وذلك للتأكد من إمكانية التنفيذ في إطار الظروف والإمكانيات الاقتصادية من المواد المتاحة والمحتملة، وهي من المراحل المهمة في عملية المتابعة لتجنب الأخطار والخسائر التي قد ينتج عنها آثار اقتصادية كبيرة أي باختصار أنها متابعة وقائية قبل التنفيذ.

ويعاب على هذا النوع من المتابعة بأنها لا تستطيع أن تستقرا المتغيرات اللاحقة بشكل دقيق، وقد تحدث مجموعة من الانحرافات لأسباب خارجة عن إدارة التخطيط نتيجة للمتغيرات المفاجئة.

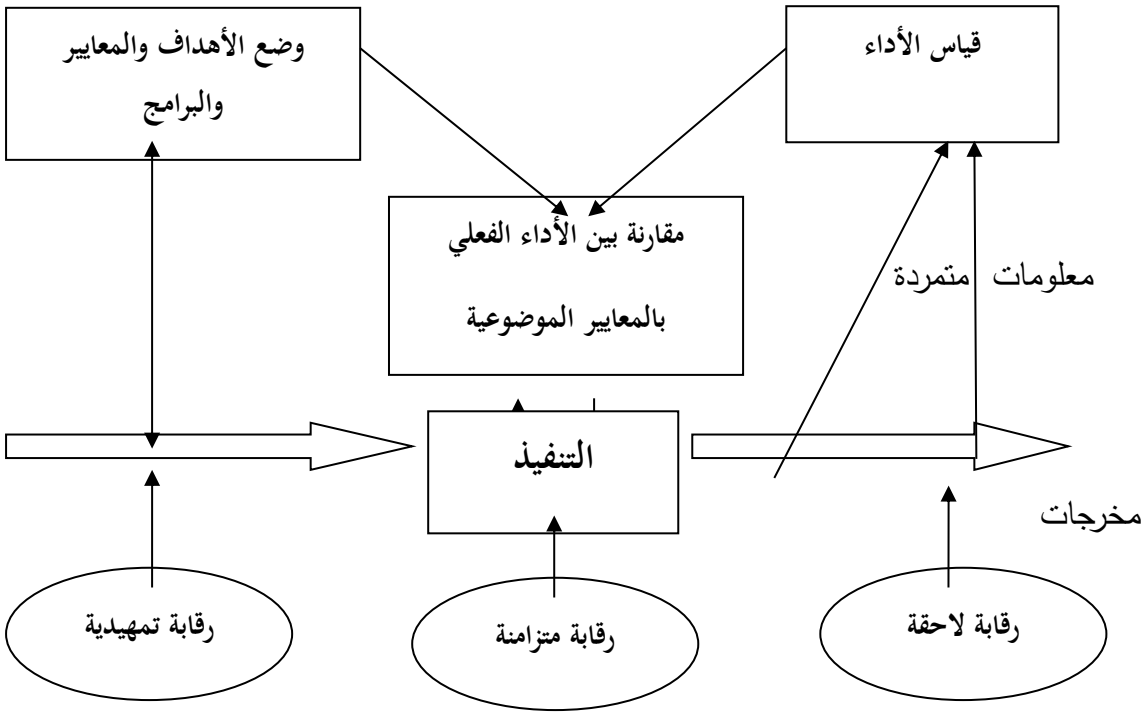
2. **المتابعة المتزامنة:** أي ما تسمى عادة بمتابعة (الخطوة بخطوة) وتجري هذه المتابعة أثناء عملية التنفيذ وتتزامن معها مباشرة أثناء إجراء الفعل وفي كل مرحلة من المراحل التنفيذية وعند جميع المستويات التخطيطية.

ويعتبر هذا النوع من المتابعة من أفضل الأنواع في إطار الدورة التخطيطية وخاصة في تنفيذ المشروع الجديد، فعند ظهور أي خلل أو انحراف عن ما تم تخطيطه يمكن السيطرة عليه، وعند عدم القدرة على تصحيح الانحرافات لأسباب قد تكون مرتبطة بقصر الفترة الزمنية أو عدم التقدير الدقيق للإمكانيات والموارد المتاحة والمحتملة فعندما يترك للمراحل اللاحقة في الدورة التخطيطية.

3. المتابعة اللاحقة: وهي المتابعة المتأخرة التي تأتي بعد إجراء الفعل أي بعد تنفيذ ما تم تخطيطه، حيث تحدد الانحرافات التصحيحة بشأنها ومحاولة وضعها في إطار الأهداف العامة للخطة، لكن هذا النوع من المتابعة بحكم وقوعه متأخرا بعد عملية التنفيذ لا يستطيع أن يجنب المؤسسات الخسائر الممكنة إلا بعد وقوعها نتيجة لأخطاء في التنفيذ أو غيرها، وعندما تزداد الأعباء المالية عند محاولة تصحيح الانحرافات أي من خلال إعادة عملية التنفيذ وفقا للتصورات الجديدة وهي عملية مكلفة وتمثل هدرا للموارد المتاحة، بالإضافة إلى ضياع الوقت وعدم الوصول إلى الأهداف في الفترة الزمنية المحددة.

شكل رقم (1-1): عملية الرقابة والمتابعة على المشروع

[1] محمد توفيق قاضي، "إدارة وجدولة المشاريع"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 298



المصدر: محمد توفيق قاضي، "إدارة وجدولة المشاريع"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 300

أما فيما يتعلق بمستويات المتابعة، فيوجد ثلاث مستويات تعمل على زيادة احتمالات تحقيق الخطط والسياسات والأهداف المحددة وهي:[1]

أولا: المتابعة الإستراتيجية: وهذا النوع من المتابعة يتضمن متابعة ومراقبة العوامل الأكثر تعقيدا والتي يمكننا التأثير وبصورة كبيرة على مدى تطبيق الخطط الإستراتيجية، كما ويتضمن تقييم جوهر أو جدوى الإجراءات التنظيمية الإستراتيجية المتخذة والتأكيد على تنفيذ الخطط الإستراتيجية كما خطط الإستراتيجية كما خطط لها، وتساهم المتابعة الإستراتيجية في وضع خطط رقابية تكتيكية وتشغيلية، والجدير ذكره أن المتابعة الإستراتيجية تتم وبصورة أساسية من خلال مدراء الإدارة العليا الذين يتمتعون بالخبرة وبالنظرة الشمولية لكل أنشطة وأقسام المنشأة المختلفة.

ثانيا: المتابعة التكتيكية: وهي نوع من أنواع المتابعة التي تقوم بها الإدارة الوسطى والتي تركز على تقييم عملية التنفيذ للخطط التكتيكية، ومتابعة النتائج الدورية المرافقة لعملية التنفيذ، متابعة مدى التقدم ومدى تحقيق الأقسام

[1] الشنواني صلاح، التنظيم الإداري في قطاع الأعمال، دار المعارف، القاهرة، 1996

لأهدافها وبرامجها وموازنتها ومتابعة التقارير الأسبوعية والشهرية للخطط، ويمكن القول أن المتابعة التكتيكية يمكنها المشاركة مع المتابعة الإستراتيجية من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بالقضايا الإستراتيجية.

ثالثا: المتابعة التشغيلية: وهذا النوع من المتابعة يقوم به مديري المستويات الإدارية الدنيا من خلال الإشراف على تنفيذ الخطط التشغيلية، متابعة النتائج اليومية للأنشطة، اتخاذ الإجراءات الصحيحة عند الطلب، إعداد الجداول، الموازنات، القواعد، ومخرجات محددة عادة ما تكون مخصصة للأفراد، كما تقدم المتابعة التشغيلية معلومات تفصيلية عما يجري في المنشأة على المدى القريب وللتعرف أيضا كل من الأهداف القصيرة والطويلة الأجل.

وتتضمن عملية متابعة المشروع أربع عناصر:[1]

أ. وضع الخطة: يمكن وضع الخطة على أساس الإمكانيات والموارد المتاحة ولابد من وضع مقاييس للتأكد من مدى تطبيق الخطة.

ب.قياس التنفيذ الفعلي: وذلك بالاحتفاظ بسجلات وتقارير مدى التقدم في التنفيذ على الأساس الذي يستخدم في الخطة.

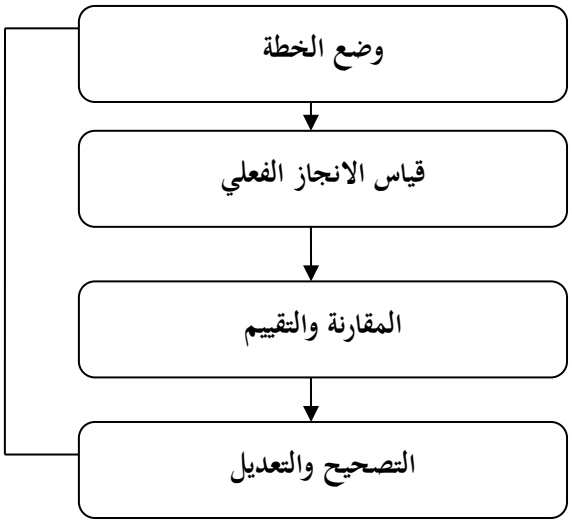
ج. المقارنة والتقييم: إن المقارنة بين الإنجاز الفعلي والإنجاز المرغوب فيه يؤدي إلى إظهار الانحرافات والأخطاء في الخطة.

د. التصحيح والتعديل: وهو من أهم الخطوات في نظام المتابعة، وهناك اختلاف بين التعديل وإعادة التخطيط، فالأول يتطلب إحداث تغييرات على بعض الأحداث والأنشطة، والآخر يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في الخطة، فإذا فشلت الخطة لا بد من وضع خطة جديدة بدلا من الخطة الأولى وتعرف هذه المرحلة بإعادة التخطيط.

وفيما يلي الشكل (1-2) يوضح مراحل متابعة المشروع.

[1] محمد توفيق قاضي، مرجع سابق، ص 305

شكل رقم (1-2): مراحل متابعة المشروع



المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على ما سبق

ويجب الحرص على إتباع نظام متابعة فعال يحقق ما يلي:[1]

- وضوح الإجراءات الرقابية لتحديد الانحرافات بدقة؛
- نظام سريع لتوصيل المعلومات والتوجيهات وتبادلها بين كافة المستويات داخل المؤسسة؛
- وضوح التعليمات لضمان دقة التنفيذ؛
- وضوح التعليمات لضمان دقة التنفيذ.

وتنصيب متابعة المشروعات على ثلاث جوانب أساسية هي:[2]

- **الوقت**: إلى أي حد يسير التنفيذ حسب الجداول الزمنية الموضوعة؛
- **التكلفة**: إلى أي حد يتم الإنفاق حسب الميزانية المالية المحددة، وهل يتلاءم هذا الإنفاق مع حجم الإنجاز الذي تم؛

[1] أبو على محمود سلطان، التخطيط الاقتصادي وأساليبه، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 1985، ص 113

[2] قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار النشر والتوزيع بوزريعة الجزائر، 2004، ص 53

❖**الجودة:** إلى أي حد تم إنجاز المراحل والأعمال بالدقة والجودة وحسب المواصفات المحددة؛

ومن وسائل هذه المتابعة: الملاحظة الشخصية، تقارير الأداء الدورية، نظم المعلومات، الاجتماعات الدورية، متابعة الميزانيات والتكاليف، شكوى بعض العملاء الذين يتم إنجاز المشروع لحسابهم.

المبحث الثالث: التقييم في المؤسسة الاقتصادية

إن عملية التقييم لها أهميتها من حيث أنها تبين مدى تطابق التنفيذ الفعلي لأنشطة المشروع مع تم التخطيط له من أهداف، كذلك قياس الآثار الناتجة عن تنفيذ أنشطة المشروع، وتكون عملية التقييم من خلال مقيمين خارجين أو داخلين أو بالمشاركة وذلك على مختلف مراحل ومستويات المشروع من حيث أسلوب الإعداد والتجهيز للمشروع.

المطلب الأول: مفهوم التقييم

- هي عملية قياس مدى نجاح المشروع أو برنامج ما في الوصول للأهداف التي كان مخطط لها.
- عملية تقدير مرحلي لتطور المشروع الحالي، أو الذي انتهي بالفعل مع الأخذ في الاعتبار أهداف المشروع والمؤشرات الموضوعية.

ولأن التقييم يعتمد بشكل أساسي على القياس فإن المؤشرات تعتبر عنصرا أساسيا في عملية التقييم، ويتم تصميمها على ضوء الموضوعات المراد تقييمها، ويعتبر البعض المتابعة والتقييم شيء واحد حيث إن متابعة التنفيذ هو في حقيقة الأمر هو صورة من صور التقييم.[1]

المطلب الثاني: أهداف التقييم وأنواعه

الفرع الأول: أهداف عملية التقييم

يعتبر الهدف من عملية التقييم هو الوقوف على النقاط التالية:[2]

[1] التدريب على مهارات المتابعة والتقييم، برنامج التنمية بالمشاركة مع الوكالة الكندية للتنمية، جامعة بني سويف، سويف، مصر، ص 26

[2] نفس المرجع، ص 26

- مدى تحقيق أهداف المشروع؛
- مدى ملائمة استراتيجية المشروع وأنشطته للأهداف؛
- مدى ملائمة أهداف المشروع وأسلوب تنفيذه لاحتياجات المجتمع؛
- مدى مشاركة المجتمع المحلي في تنفيذ أنشطة المشروع؛
- مدى مراعاة المشروع لتحقيق فرص متكافئة للنشاء والرجال؛
- مدى استمرارية المشروع؛
- مدى فعالية إدارة المشروع؛
- مدى كفاءة إدارة موارد المشروع.

الفرع الثاني: أنواع التقييم

هناك عدة أنواع للتقييم يتم تحديدها وفقا لمعايير مختلفة مثل توقيت التقييم المعلومات المطلوبة وفريق التقييم.[1]

1. توقيت التقييم:

- التقييم القبلي؛
- التقييم المرحلي؛
- التقييم نصف المرحلي.

2. نوعية المعلومات:

- التقييم الداخلي؛

[1] التدريب على مهارات المتابعة والتقييم، مرجع سبق ذكره، ص 31-33

- التقييم الخارجي؛

- التقييم بالمشاركة.

الجدول رقم (1-1): مميزات وعيوب التقييم الداخلي

المميزات	العيوب
سهولة الاستعانة بالزملاء	الرؤية المحددة والمتكررة نتيجة معايشه المشروع
السرعة في الأداء	التحيز والمجاملة وعدم الموضوعية
التكلفة الأقل	تكرار الأساليب القديمة
على دراية جيدة بالمشروع ويستطيع أن يفسر السلوك والاتجاهات الشخصية للأفراد	قد يكون مندفعا بآماله في تحقيق كسب شخصي

المصدر: التدريب على مهارات المتابعة والتقييم، برنامج التنمية بالمشاركة مع الوكالة الكندية للتنمية، جامعة بني سويف، سويف، مصر، ص 31

الجدول رقم (1-2): يمثل مميزات وعيوب التقييم الخارجي

المميزات	العيوب
فرصة الحصول على أراء غير منحازة وقريبة من الحقيقة	يمثل تكلفة أكبر ويستغرق وقتا أطول
يستطيع أن يرى البرنامج بنظرة جديدة	لا يمكن استخدامه بصورة دورية ومتكررة
لن تؤثر نتيجة التقييم عليه	يأخذ الكثير من الوقت حتى يتعرف على البرنامج وعلى سلوك واتجاهات الأفراد
لديه خبرة جيدة في أساليب التقييم	

المصدر: التدريب على مهارات المتابعة والتقييم، نفس المرجع السابق، ص 31.

3. محور التقييم

- التقييم الأثر

- تقييم العملية

4. أهمية التخطيط لعملية التقييم

- اختيار أولويات وأهداف التقييم؛

- تحديد الطرق والأساليب التي سيتم استخدامها؛

- تحديد ما يجب عمله بالتفصيل؛

- تحديد دور كل فرد في عملية التقييم؛

- تحديد الوقت الذي يتطلبه التقييم وكم سيكلف؛

- رؤية كيفية ارتباط أجزاء التقييم بعضها ببعض؛

- زيادة مهارات التخطيط والتنظيم لدى العاملين.

الجدول رقم (1–3): يمثل أنواع التقييم

1. توقيت التقييم	2. نوعية المعلومات	3. محور التقييم	4. فريق العمل
التقييم القبلي	التقييم الكمي	تقييم الأثر	التقييم الداخلي
التقييم المرحلي	التقييم الكيفي	تقييم العملية	التقييم الخارجي
التقييم النصف المرحلي			التقييم بالمشاركة
التقييم النهائي			

المصدر: التدريب على مهارات المتابعة والتقييم، مرجع سبق ذكره، ص 33

المطلب الثالث: خطوات التقييم

أولا: خطوات إجراء عملية التقييم:هي:[1]

- كتابة تقرير التقييم؛
- تبويب البيانات والمعلومات؛
- تحليل البيانات والمعلومات؛
- جمع البيانات والمعلومات بواسطة طرق وأساليب التقييم المختارة؛
- إعداد الموارد والإمكانيات اللازمة لإجراء عملية التقييم؛
- تحديد البيانات المطلوبة ومصادرها؛
- تحديد الموضوعات الرئيسية التي يجب أن يشملها التقييم؛
- تحديد أهداف التقييم وطرق التقييم ومن يشترك فيه؛
- اتخاذ قرار التقييم.

[1] التدريب على مهارات المتابعة والتقييم، مرجع سبق ذكره، ص 39

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الوظيفة المالية هي القلب النابض في المؤسسة حيث تتمتع هذه الوظيفة بأهمية كبيرة لما لها من أهداف تسعى إلى تحقيقها.

وكما تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه المتابعة المالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال متابعة تنفيذ المشروع، ومتابعة المشروع تعتبر من ميزات الإدارة الحديثة، كما هي من متطلبات أي مشروع في تحقيق أهدافها.

وفي الأخير تطرقنا إلى مفهوم التقييم، حيث هو إحدى الطرق التي تعتمد عليها المؤسسة لمعرفة مدى تطابق التنفيذ الفعلي لأنشطة المشروع مع ما تم التخطيط له من أهداف.

الفصل الثاني:

مؤشرات تقييم الوضعية المالية في المؤسسة

تمهيد

تعتبر عملية تقييم الوضعية المالية للمؤسسة العصب الحيوي التي تعتمد عليه في تشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة، حيث يعد تشخيص من أهم العمليات الضرورية لصياغة الإستراتيجية العامة للمؤسسة وفحص البيئة الداخلية لها، ويعرف التشخيص بأنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

فتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية المختلفة للتعرف على التغيرات الحاصلة في وضعها المالي، وذلك بالاعتماد على الأساليب والتوازنات والنسب المالية لمعرفة تشخيص القوائم المالية. وانطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: تقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الثاني: تقييم بواسطة النسب المالية.

المبحث الثالث: تقييم بواسطة جدول حسابات النتائج.

المبحث الرابع: تقييم بواسطة جدول التدفقات النقدية.

المبحث الأول: التقييم بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

لكي تكون البنية المالية في حالة توازن مالي يجب أن تمول أصولها غير الجارية بالموارد المالية الدائمة و تمول أصولها الجارية عن طريق الديون قصيرة الأجل و تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبار أنها تعتمد على مبدأ التوازن بين الخصوم و الأصول على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستعمالات في المدى الطويل و كذلك بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول الديون في المؤسسة في المدى القصير هناك ثلاثة توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي و تتمثل أساسا في رأس المال العامل احتياج رأس المال العامل الخزينة ·

المطلب الأول: رأس المال العامل

1. مفهوم رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازن المالي، خاصة في المدى القصير، و ذلك بتاريخ معين، و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية.[1]

كما يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ، و يعرف على أنه إجمالي الأصول الجارية مطروحا منه إجمالي الخصوم الجارية ، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة.[2]

ما يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول الجارية و يطلق عليه أيضا رأس المال التشغيلي أو رأس المال الدائر، أما صافي رأس المال العامل فيعني الأصول الجارية ناقصا الخصوم الجارية و لذلك فإن تحديد صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاتين الجانبين و مكونات كل منها و طبيعته و قدرته على التحول السريع إلى نقدية، كما انه يأخذ بالاعتبار جميع السياسات التي تتبعها المؤسسة في سياسة المدينون و الديون المشكوك في تحصيلها و المبيعات النقدية و الآجلة، المشتريات النقدية و

[1] زغيب ملكية، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطيعة الثانية، 2010، ص 49.

[2] شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 118

الآجلة و سياسة التحصيل و سياسة الاحتفاظ بالمخزون و غيرها من السياسات المؤثرة في تكوين عناصر الموجودات الجارية و المطلوبات الجارية.[1]

إن رأس المال العامل صافي يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول الجارية الممول بالأموال الدائمة، لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين آجال استحقاق الخصوم و درجة سيولة الأصول، و عمليا فإنه لا يوجد من يضمن تحقق هذه القاعدة بشكل دائم ، و ذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الأصول الجارية مثل:

- تدني أسعار المخزون ؛
- عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين؛
- انخفاض أسعار الأوراق المالية؛
- عدم تحصيل بعض أوراق القبض.

لهذه الأسباب، و لغرض عدم تعرض المؤسسة لأزمة مالية تتمثل بعدم مقدرا على سداد التزاماا في الوقت المناسب لا بد من توفر هامش أمان يتمثل في فائض الأصول الجارية عن الخصوم الجارية، و هذا الهامش يمثل رأس المال العامل الصافي.

2. أصناف رأس المال العامل: يمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع :[2]

أ– رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية و نحسبه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة –الأصول الثابتة.....(02)

ب– رأس المال العامل الصافي: هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول الجارية و يحسب بالعلاقة التالية:

[1] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 112-113.

[2]– زغيب مليكه، بوشنقير ميلود،مرجع سبق ذكره، ص50.

رأس المال العامل الصافي =الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة.....(03)

ج. **رأس المال العامل الإجمالي**:هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال و هي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل و تشمل مجموعة الأصول المتداولة و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة.....(04)

د- **رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي)** : هو بمثابة الموارد المالية التي تحصلت عليها المؤسسة من الغير أي مجموع الديون التي هي تحت تصرف المؤسسة، و يحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الدائمة.....(05)

3. . **حالات رأس المال العامل**: يمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل، نذكرها كالآتي:[1]

– رأس المال العامل موجب (FR<0): أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وفي هذه الحالة فإن المؤسسة تستطيع تمويل جميع استثماراتها بأموالها الدائمة، وتبقى منها فائض وهو ما يسمى برأس المال العامل، وهو مؤشر إيجابي.

– رأس المال العامل سالب (FR>0): أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة فإن المؤسسة تعاني من عجز في التمويل، وعليها البحث عن موارد مالية أخرى من أجل تغطية هذا العجز في التمويل.

– رأس المال العامل معدوم (FR=0): الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة، هذه الحالة نادرة الوقوع، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل

[1] زعيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 91.

1. مفهوم الاحتياجات من رأس المال العامل

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية ، و الذي يضمن للمؤسسة توازا المالي الضروري، و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل.[1]

و تعرف على أنها إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات و القيم القابلة للتحقيق من جهة و الالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفيات المصرفية من جهة ثانية.

تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية ، فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول الجارية " قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة "، بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات أي جميع الديون 1قصيرة الأجل عند وقت استحقاقها ما عدا السلفيات المصرفية.[2]

2. كيفية حساب الاحتياجات من رأس المال العامل:يمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:3

احتياجات ر.م .ع = (الأصول الجارية– النقدية) – (ديون قصيرة الأجل–السلفيات المصرفية).....(6)

أي:احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة.....(07)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل–سلفيات مصرفية).....(08)

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 52

[2] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق)–(ديون قصيرة الأجل– سلفيات مصرفية).....**(09)**

و قد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة ،كما أن السلفيات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدا قصيرة جدا و لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.

3. حالات الاحتياجات من رأس المال العامل: تكمن هذه الحالات فيما يلي: [1]

أ–احتياجات رأس المال العامل موجبة: في هذه الحالة يعني أن المسيرين لم يبحثوا عن الموارد المالية ما دام ضمان التسديد موجودا و المتمثل في كبر بعض المخزونات أو بعض الحقوق أي هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل مما يتوجب وجود رأس المال العامل الموجب لتغطية العجز ·

ب– احتياجات رأس المال العامل سالبة: هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى و تقول إن الحالة المالية للمؤسسة جيدة ·

ت– احتياجات رأس المال العامل معدومة: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد ·

[1] الياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي(الإدارة المالية دروس وتطبيقات)،الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2006،،ص43.

المطلب الثالث: الخزينة

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في الإدارة المالية و يشغل كثيرا المدير المالي لأنه يريد أن يوفق بين السيولة و الاستحقاق، و هذا ما يجعل المؤسسة قادرة على توليد الربحية، فالأرباح بعد التوزيع تغذي الخزينة.

1. مفهوم الخزينة: وردت عدة تعاريف للخزينة و يمكن تعريفها كما يلي:[1]

الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية ؛

كما يمكن معرفتها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل؛

كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها؛

كما يمكن تعريف الخزينة على أنها مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدةدورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ، و الخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة .2

أي أن الخزينة مؤشر يقيس لنا قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامها ،كما تعتبر مؤشر مهم يعتمد عليه في تقييم الوضعية المالية.

2. كيفية حساب الخزينة: تحسب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = القيم الجاهزة _ السلفيات المصرفية.....(10)

الخزينة = رأس المال العامل _ احتياجات رأس المال العامل.....(11)

3. حالات الخزينة: الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته بحيث يمكن أن نكونأمام ثلاثة حالات:[3]

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] شعيب شنوف، مرجع سبق ذطره، ص 122.

أ– الخزينة موجبة: هذا يدل على رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يضم إلى الخزينة إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة لذلك ينبغي عليها استعمال هذه الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات ·

ب– الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل أي أن المؤسسة تفتقر إلى أموال تمول بها عمليات الاستغلال و بذلك تلجا إلى الاقتراض قصير الأجل هذه الوضعية تبين لنا أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة و هذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية ·

ت– الخزينة معدومة (صفرية): إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل و هي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

المبحث الثاني: تقييم بواسطة النسب المالية

النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي و تتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية ، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح ، وخلاف ذلك فإن هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة المحللة.

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي دف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة ، و هذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها، وهنا يصبح لزاما على المحلل المالي أن يستخدم مجموعة محدودة من النسب المالية المنسجمة و المتكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف من التحليل " 12 نسبة على الأكثر"، وتجدر الإشارة إلى أنه جوهريا ليس للنسب المحسوبة معنى مهما كانت طبيعتها لتعطي حكما موضوعيا إلا إذا قورنت مع:[1]

- ✓ النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة لنتتبعها في الزمن بغرض إظهار اتجاه الظاهرة المدروسة؛
- ✓ نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها؛
- ✓ متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة و خصائصه؛

كما تعرف النسب المالية على أنها : دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر " أو عدة عناصر" و عنصر آخر" أو عدة عناصر أخرى" ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ، و لكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة و التي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المؤسسة و اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.[2]

كما يمكن أن نعرفها على أنها: إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي " الميزانية " أو قائمة الدخل "جدول حسابات النتائج" ، فمثلا بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية نستطيع التعرف على مدى

[1] زغيب مليكة، بوشنقير مليود، مرجع سبق ذكره، ص 36

[2] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

قدرة الأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية.[1]

ويقصد بالنسبة المالية العلاقة بين متغيرين "رقمين" تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق ، فالرقم المالي ارد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللا عندما يكون بشكل منفرد و بالتالي يجب النظر إلى الأرقام و هي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.[2]

كما تعرف على أنها: طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية و المحاسبية، و هي تساعد في الإجابة على أسئلة مهمة:[3]

- ✓ هل تتحمل مؤسسة الأعمال المزيد من الديون أو أا تحتفظ بمخزون زائد عن حاجتها ؟
- ✓ هل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها ؟
- ✓ هل مصاريف المؤسسة التشغيلية مرتفعة؟
- ✓ هل تقوم المؤسسة باستخدام أصولها و مصادر أموالها بفعالية تؤدي لتوليد الدخل المخطط له ؟

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

بالرغم من العدد الهائل الذي يمكن أن نصل إليه من خلال الوثائق المالية المستخدمة فيمكننا أن تنقسم النسب إلى:

1. نسب السيولة: هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال والتعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير، أي الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة[4]. ومن أهم هذه النسب ما يلي:[5]

---

[1] عامر عبد الله، التحليل و التخطيط المالي المتقدم، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015، ص 197.

[2] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 44.

[3] نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار ناشرون ومرغبون، عمان، 2012، ص 45.

[4] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مداخلة بعنوان «دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يوم 05و06 ماي 2013، ص 8

[5] بن خروف جليلة، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009، ص ص 84-85

- **نسبة السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل، وتحسب كما يلي: **الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل**.....(12)

- **بنسبة السيولة المختصرة:** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات، وتحسب بالعلاقة التالية:

(الأصول المتداولة–المخزونات) ÷ ديون قصيرة الأجل.....(13)

- **نسبة السيولة الفورية:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها، وتحسب كالآتي:

القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل.....(14)

2. نسب الهيكلة المالية : تعتبر هذه المجموعة من نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء كانت داخلية أو خارجية،[1] وأهم هذه النسب نجد:[2]

- **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية: **الأصول الدائمة ÷ الأصول الثابتة**.....(15)

- **نسبة التمويل الذاتي:** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، وتحسب كالآتي: **الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة**.....(16)

- **نسبة القابلية للسداد:** تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأصول في عملية التمويل، وتحسب كما يلي: **مجموع الديون ÷ مجموع الأصول**.....(17)

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنها،وتحسب كما يلي:

الأموال الخاصة÷ مجموع الديون.....(18)

[1] بن خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 86.

[2] نفس المرجع، ص 86-87.

3. نسب النشاط: وهي النسب التي تبين كفاءة المؤسسة سواء في تحصيل الحقوق أو استغلال مواردها أحسن استغلال، ولقياس هذه الكفاءة يتم إجراء المقارنات بين المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول.[1]

ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

- **معدل دوران الأصول المتداولة:** تعبر على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، وتحسب كما يلي: **صافي المبيعات ÷ الأصول المتداولة**.....(19)

- **معدل دوران الأصول:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة، وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:

صافي المبيعات ÷ الأصول الثابتة.....(20)

- **معدل دوران إجمالي الصافي (إجمالي الأصول):** يوضح لنا مدى نشاط الأصول ومقدرتها على توليد المبيعات من خلال استعمال إجمالي أصول المؤسسة، ويحسب كالآتي:

صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول.....(21)

[1] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، ص 8

المبحث الثالث: تقييم بواسطة جدول حسابات النتاج

إن جدول حسابات النتائج هو ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، أي هو وثيقة تبين النشاطات الصناعية والتجارية موضحا العمليات المرتبطة للاستغلال العادي وغير العادي.

المطلب الأول: تعريف جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج هو قائمة مالية تستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المالية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة ، فإن كانت الميزانية تعطي وضعية للمؤسسة في لحظة معينة عادة مع نهاية دورة معينة فان جدول حسابات النتائج يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المالية المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، و يبين الجدول مصادر الأموال و استخدامات، من أين أتت و أين صرفت خلال الدورة، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة ، هذا النشاط ينتج رؤوس أموال و يستهلك رؤوس أموال ،فالإنتاج تطرح منه استهلاكاته و في الأخير نحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة.[1] وتتكون عناصر جدول حسابات النتائج من:[2]

- **النواتج:** هي زيادة لمنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو إنخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة في الأموال الخاصة بإستثناء الزيادة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير الدولية، مذكرة متجستير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 51.

– **الأعباء:** هي إنخفاض في المنافع الاقتصادية خلال فترة في شكل مخرجات أو إنخفاض الأصول، التي يترتب عنها نقص في الأموال الخاصة، بإستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة .ويحقق جدول حسابات النتائج الميزات التالية:[1]

- ✓ التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة.؛
- ✓التمييز على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- ✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة؛
- ✓ تعتبر نتيجة الأعمال التي تتضمنها قائمة الدخل من المؤشرات الرئيسية في تحديد الأسعار الأسهم؛✓ التعرف على نشاطات المؤسسة وتركيبة المصروفات التي قامت بإنفاقها؛
- ✓التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعه؛
- ✓التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي، واستخدام الربح كمقياس لقياس الأداء.

المطلب الثاني: أنواع نسب تقييم جدول حسابات النتائج

تهدف النسب المستخرجة من جدول حسابات النتائج إلى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن الربحية و المردودية والتي تستخدم في تقييم الوضعية المالية، وهي علي النحو التالي:

1. نسب ربحية المبيعات: تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات، حيث تتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسب التالية:

نسبة هامش القيمة المضافة: تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة، تحسب بالعالقة التالية:

نسبة هامش القيمة المضافة = القيمة المضافة ÷ رقم الأعمال.....(22)

نسبة هامش فائض الإجمالي الاستغلال: تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من فائض الإجمالي الاستغلال، و تحسب بالعالقة التالية:

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية2007، دار إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، سنة 2008.، ص 120.، ص 120.

نسبة هامش فائض الخام الاستغلال = الفائض إجمالي الاستغلال ÷ رقم الأعمال.....(23)

نسبة هامش نتيجة الاستغلال: تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال ÷ رقم الأعمال.....(24)

نسيبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب: تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ رقم الأعمال.....(**25**)

2. نسب المردودية: هي معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية حيث تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، وهي " العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك"، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها.[1] ومن أهم هذه النسب ما يلي:[2]

- **المردودية المالية:** تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة، وتحسب بالعلاقة التالية: **النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة**.....(26)

- **المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح، وتحسب كما يلي: **النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول**.....(27)

- **المردودية التجارية:** تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال، وتحسب بالعلاقة التالية:

النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الضريبة.....(28)

[1] محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، ص 8

[2] بن خروف جليلة ، مرجع سبق ذكره، ص ص87-88

المبحث الرابع: تقيم بواسطة التدفقات النقدية

إن جدول التمويل يمدنا بمعلومات موجزة عن تغيرات الخزينة ، لذا يتم اللجوء إلى نوع آخر من الجداول يسمح بإظهار أسباب تغير الخزينة و مكونات هذا التغير بطريقة أكثر تفصيلا يسمى بجدول تدفقات النقدية.

المطلب الأول: مفهوم التدفقات النقدية

عرف جدول تدفقات النقدية على أنه "صورة ديناميكية لكل ما يحدث في المؤسسة خلال السنة المالية حيث تقوم بطرق مختلفة وتسمح بتقييم جيد لنوع التسيير وسيولة المؤسسة، في ثالث فروع هي: نشاط الاستغلال، نشاط الاستثمار، نشاط التمويل.[1]

فهو "وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر إمداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجول حسابات النتائج".[2]

ويمكن تعريفه أيضا بأنه بيان تقديري يرى للمتحصلات والمدفوعات النقدية المتوقعة في المستقبل، والتي سوف ترتب على تنفيذ المؤسسة، وتعتبر التحصيلات النقدية التدفقات النقدية الداخلة، بينما تمثل المدفوعات النقدية التدفقات النقدية خارجة من المؤسسة.[3]

ويكتسي جدول سيولة الخزينة أهمية كبيرة كونه:

---

[1] محمود حمام، أميرة دباس، أثر قائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد4، جامعة أم البواقي، 2015، ص 69.

[2] دلال حطاب، نور الدين زعيبط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جول تدفقات نقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، 2017، ص 343.

[3] الغالي بن إبراهيم، تحليل الربحية التجارية لإتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 214.

✓ يعد جدول سيولة الخزينة أداة التخطيط المالي للمؤسسة حيث يتم الاهتمام بتقدير وتدبير احتياجات المؤسسة في المستقبل وتوفيرها في الوقت المناسب.

✓ تبين هذه التدفقات مقدار احتياجات المؤسسة لتمويل الخارجي.

✓ تعد هذه التدفقات مؤشرا على مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها اتجاه المالك الدائنين.

➢**عناصر جدول التدفقات النقدية:** يتم تصنيف عناصر جدول سيولة الخزينة في شكل ثالث فئات عرضية هي:[1]

– **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** هي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة مباشرة بالإيرادات والمصروفات الواردة في قائمة الدخل، وكذلك المرتبطة برأس المال العامل (أي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة).

– **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول ، وكذلك التوظيفات الأخرى غير محتوى ضمن العناصر المعادلة للخزينة ن مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء استثمارات والتنازل عنها.

– **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تمثل في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المرتبطة بالحصول على الموارد والأموال من المالك وتقديم الفوائد لهم، كما تتضمن كذلك الأنشطة المتعلقة بالاقتراض الأموال وسدادها، ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة الأنشطة التمويلية: العائد من إصدار الأسهم، العائدات من الافتراضات البنكية، تسديد التزامات الإيجار التمويلي.

➢**طرق إعداد جدول التدفقات النقدية:** توجد طريقتان لإعداد جدول التدفقات النقدية هما:[2]

الطريقة المباشرة: يتم بموجبها تجاهل صافي الربح، و يتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تنزيل المبالغ النقدية المدفوعة للموردين و المصاريف النقدية التشغيلية من المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء و من أنشطة تشغيلية أخرى غير متكررة مثل عوائد الاستثمار و الفوائد الدائنة.

[1] طاق عبد العال حماد، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.، ص 265.

[2] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 177، 180.

الطريقة غير مباشرة: تم بموجبها تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق إجراء تعديلات على صافي الربح المستخرج من حسابات النتائج لأنه معد على أساس الاستحقاق و ليس الأساس النقدي.

المطلب الثاني: أنواع نسب تقييم جدول التدفقات النقدية

يمكن تصنيف أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم جدول تدفقات النقدية إلى:

1. نسبة تقييم السيولة: وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وتربط قوة وضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالبا فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر التمويل العجز وذلك إما بيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول تدفقات النقدية لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي:[1]

- **نسبة تغطية النقدية:** وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياطات، وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.....(29)

[1] عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية ، الأردن، 2008، ص ص 28 -29.

• **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:** وتشير هذه النسبة إلى أن قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، و انخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ ، وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون، وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ فوائد الديون.....(30)

•**نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع:** وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل المستحقة، وكل ما ارتفعت النسبة دل ذلك أن وضع المؤسسة جيد وأنها لاتعاني من مشكلة في السيولة، وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون طويلة الأجل المستحقة+ أوراق الدفع قصيرة الأجل.....(31)

2. نسبة تقييم الربحية: هذه النسبة تبين ما مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية ، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما نجد أنه في حالة تحقق الربح بموجب مبدأ الاستحقاق فإن ذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، كما أن تحديد قيمة لتدفقات النقدية للمؤسسة يمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة بين المؤسسات المماثلة، إن من بين النسب التي يمكن اشتقاقها لقياس جودة الأرباح هي:[1]

•**نسبة النقدية التشغيلية::** تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الربح....(32)

•**نسبة التدفق النقدي:** تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال....(33)

[1] عبد الناصر شحدة السيد أحمد ، ص92.

- **نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:** تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة العائد عل الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ مجموع الأصول.....(34)

خلاصة الفصل

من خلال ما تقدم نستطيع القول أن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة يتم بواسطة مجموعة من المؤشرات التي تستعمل في عملية تقييم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرسومة، حيث تظهر لنا جليا أن عملية التشخيص أداة ضرورية تستخدمها الإدارة والأطراف الأخرى ليس فقط بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بل تهدف من خلاله إلى كشف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف ومحاولة تجاوزها، لتتمكن الإدارة من رسم أهداف وسياساتها المالية مما يضمن لها دقة في وضع الخطط واتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية خلال الفترة (2017-2019)

تمهيد

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تمت إسقاط هذه الدراسة على إحدى المؤسسات، وهذا لتشخيص الوضعية المالية، فتم اختيار مؤسسة بارزة والمهمة على الساحة المحلية والوطنية، وعلى مستوى ولاية المدية حيث وقع اختيار على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز، حيث تعمل هذه الأخيرة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل، وتحقيق الأهداف المسطرة ولهذا سنقوم بدراسة تحليلية وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تناولنا فيه.الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني: تعرضنا فيه إلى عرض القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

ستتطرق في هذا المبحث إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة التي قمنا بتقييم الوضعية المالية لها، كما سنعرض مجموعة من العناصر المختلفة والمتمثلة في الأدوات المستخدمة و طرق جمع المعلومات.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

1. نبذة تاريخية عن المؤسسة

تأسست في الفترة الاستعمارية وبالتحديد سنة 1947 تحت تسمية كهرباء وغاز الجزائر المعروفة إختصارا بالحروف الرامزة EGA ، والتي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقله وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز، وتضم EGAالمؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع.

وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 02/195 المؤرخ في أول سنة 2002[1]،المتضمن القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة – سونلغاز– شركة مساهمة تحولت سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة مساهمة تحوزها الدولة رأسمالها.

وفي سنة 2009 أصبحت شركة ذات أسهم بقرار رقم 09-153 من طرف الدولة وأصبح إسمها شركة توزيع الكهرباء والغاز، كما أنشئت أربعة فروع تتضمن مهنة توزيع الكهرباء والغاز وهي:

- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الجزائر SDA
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الوسط SDC
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الشرق SDE
- الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز الغربSDO

كما تضاف لهذه الشركات كل من الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباءSPE، والشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباءGRTE، والشركة الجزائرية لتسير شبكة نقل الغازGRTG، لتكون قطب المهن القاعدية.[2]

2. مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

مؤسسة التوزيع بالمدية هي إحدى المديريات الأربعة عشر التابعة للمديرية الجهوية بالبليدة، ومتمثلة في المؤسسة الأم (شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسطSDC) حيث أنها تمثله في الولاية،أي أنها تقوم ببعض مهامها

[1] الجريدة الرسمية [على الخط]، العدد 27، صادرة بتاريخ 6 مايو 2009، متاح على: www.joradp.dz، تاريخ التحميل 2021/07/05 على الساعة 10:20.

2 معلومات مقدمة من طرف رئيس قسم الموارد البشرية.

وفق الصلاحيات المخولة لها وتبعا للبرنامج العام الذي تسير عليه، ويقع مقرها بمركز بلدية المدية وبالضبط مقابل المستشفي "محمد بوضياف".

ومن مهامها نجد:

- ✓ توزيع الكهرباء والغار عبر القنوات؛
- ✓ تطوير شبكات الكهرباء والغاز بحيث يسمح بربط زبائن جدد بها؛
- ✓ ضمان ظروف أفضل من حيث السلامة ونوعية الخدمة وبأ قل تكلفة.

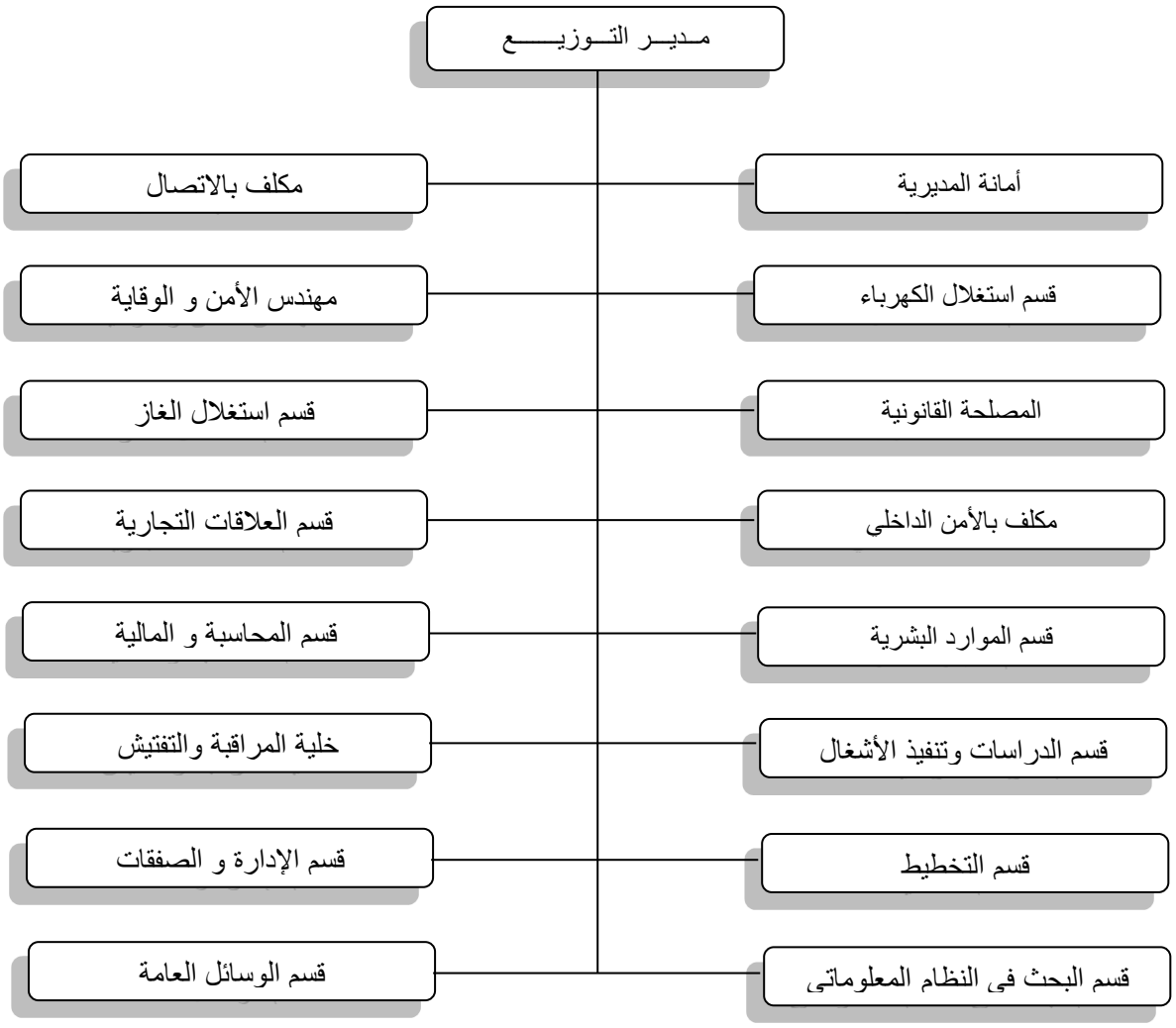
أما أهدفها فهي تسعي إلى:

- ✓ ضمان تموين دائم وامن بالطاقتين؛
- ✓ تعبئة دائمة لفريقها 24سا/24سا و7ايام/7ايام لإصلاح الإعطاب؛
- ✓ التقرب أكثر فأكثر من زبائننا بالاستماع إلى انشغالاتهم، ومحاولة إيجاد أفضل الحلول من اجل إمدادها بالطاقتين الكهربائية والغازية وبأقل التكاليف.

3. الهيكل التنظيمي للمؤسسة

3. 1. الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمدية: فيما يلي الشكل رقم (3-1) يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالمدية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المديرية تتكون من:

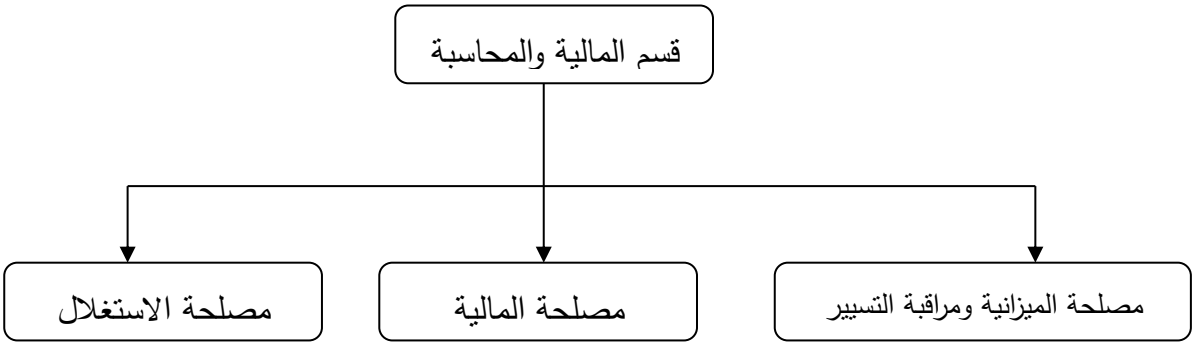
1. **مدير المديرية**: يعين ليتولى إدارة الفرع، ويعتبر المسؤول الأول على جميع العمليات المتعلقة بتسيير وتنظيم و التنشيط ومتابعة نشاطات المديرية.
2. **الأمانة المديرية**: تهتم بمتابعة البريد وتسجيله(الصادر والوارد)، والتي لها علاقة مباشرة بالمدير، بالإضافة إلى عملية التنسيق بين المدير ومختلف رؤساء الأقسام.
3. **مهندس الأمن والوقاية**: مكلف بالسلامة الوظيفية أي سلامة العمال من الحوادث العمل أثناء أداء وظيفتهم.

4. **قسم استغلال الغاز:** تموين المحطات الكهربائية ووحدات التوزيع والزبائن الصناعيين بالغاز الطبيعي الضروري لتلبية احتياجاتهم في أفضل ظروف التسيير نوعية الخدمة الأمن التكلفة.
5. **قسم العلاقات ألتجارية:** تقوم بتنشيط الشبكة التجارية بعض قواعد ونظم المعلومات المتعلقة بالعلاقات تسيير الزبائن الصناعيين والحسابات الكبيرة للزبائن وتساهم في انجاز دراسات التعريفات والأسعار.
6. **قسم المحاسبة والمالية:** تقوم بمسك حسابات المؤسسة ومتابعة كل الشؤون المالية للمديرية، من ديون ومصاريف، وبالتالي فهي أمين سرها.
7. **قسم الإدارة والصفقات:** يعنى هذا القسم بدراسة كل الصفقات والتعاملات الخاصة بالمديرية ويعد القسم ويدرس كل الأشغال وصفقات وتعاملات المديرية التجارية مع زبائنها.
8. **قسم الوسائل العامة:** تقوم بتسيير مجموع الوسائل المنقولة وغير المنقولة الضرورية، لتسيير الحسن لنشاط المديرية، وهى مسؤولة عن حظيرة السيارات والوثائق التقنية، وتقوم بدور الرقابة التنفيذية.
9. **مكلف بالاتصال:** مهمته تجسيد وتنفيذ العملية الاتصالية الضرورية لتبادل المعلومات فيما بين الموظفين والأقسام داخل المديرية ، وذلك بتوفير الوسائل والأساليب الاتصالية المناسبة لهذه العملية .
10. **قسم استغلال الكهرباء:** مديرية نقل الكهرباء مكلفة بتسيير شكة نقل ألكهرباء وذلك لتامين مناسبة مقارنة باحتياجات النقل والاحتياط.
11. **قسم المصلحة القانونية:** يتابع الأمور القانونية للمؤسسة، ويمثلها أمام الهيئات القانونية .
12. **قسم الأمن ألداخلي:** مسؤول عن توفير الأمن الداخلي للمؤسسة، كما لها مسؤول عن هذا القسم يسهر على ضمان الأمن والاستقرار في العمل.
13. **قسم الموارد البشرية** تكمن مهمته في تامين ومراقبة تخطيط وتطوير الموارد البشرية وتسهر على تنفيذها، وكذا تطوير الإصغاء والتركيز في ميدان العلاقات الاجتماعية المهنية وظروف العمل.
14. **قسم الدراسات وتنفيذ الأشغال:** يختص بإعداد الدراسات والتحاليل ومراقبة التجهيزات لتحسين أدائها، كما هي مكلفة بتحديد استراتيجيات التنمية والتوزيع في عدة مجالات، وهي مسؤولة عن تسيير شبكات التوزيع وعن صيانتها وتسهر على مدى استمرارها، مع احترام المعايير المعترف بها.
15. **قسم التخطيط:** مهامه إعداد الخطط والإستراتيجيات الطويلة المدى والقصيرة التي كالتخطيط للشؤون التي تعنى بالبيع، وشبكات الغاز والكهرباء، وشبكة التوزيع.

16. **قسم البحث في النظام المعلوماتي**:هو المسؤول عن تسيير وادارة وصيلنة انظمة الاعلام الالي، وشبكة في المؤسسة،بالاضافة الى مهام اخري، حيث يعتبر العصب الرئسي في المديرية.

3. 2. الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية بالمؤسسة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قسم المحاسبة والمالية يتكون من:

- **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير**: ويتلخص دورها في إعداد الميزانية لكل سنة وتقوم بمتابعة برنامج الاستثمارية، كل شهر تنفذ العمليات المحاسية للمخطط العام وتحليل مختلف مراكز المنطقة وتسيير خزنية، ويوجد فيها مكلف بالدراسة.
- **مصلحة المالية**: تقوم هذه المصلحة بدفع الضرائب وفواتير العملاء كما تقوم أيضا بمتابعة حركة الأموال بين المؤسسة والمقر الرئيسي عن طريق البنك أو البريد.
- **مصلحة الاستغلال**: تقوم بتنسيق ومتابعة الأعمال والوظائف المؤدة من طرف المصلحة وإنشاء جدول الأجور والمساهمة في الأعمال المحاسبية في آخر سنة.

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة

سنوضح بعض الجوانب والمتمثلة في كيفية جمع المعطيات وكذا الأدوات الإحصائية المستعملة، وذلك من خلال معرفة الطريقة المستخدمة في الدراسة.

1. طريقة جمع المعطيات: اعتمادنا في جمع المعطيات المتعلقة بالدراسة عن طريق المقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة، وقد قدم لنا المعلومات في شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسسة لسنوات (من 2017 إلى 2019)، كالميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية (المباشرة)،كما تم الحصول على بعض الأجوبة التي تتعلق بالدراسة تم السؤال عنها وتدوينها في شكل نقاط، وذلك بهدف تسهيل عملية التحليل.

2. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد الحصول على الوثائق اللازمة ولحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (Microsoft office excel2007) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ثم بعد ذلك قمنا بترجمتها إلى رسومات بيانية لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل.

المبحث الثاني:عرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز المدية للفترة (2017-2019)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة، والتي من خلالها يتمكن الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة نيسان الجزائر و المتمثلة في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج، وجدول التدفقات النقدية.

المطلب الأول: الميزانية المالية لمؤسسة

كما هو معروف فإن الميزانية المالية تتكون من جانبين أساسيين هما جانب الأصول وجانب الخصوم، وعليه سنقوم بعرض ودراسة الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة، وفيما يلي الميزانيات المختصرة لفترة الدراسة (2017-2019).

الجدول رقم (3-1): الميزانية المختصرة لسنة 2017 (الوحدة دج)

الأصول	المبالغ	النسبة المئوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة	**15 466 239 885,86**	**%81**	**الأموال الدائمة**	**14 537 819 981,86**	**%76,13**
الأصول المتداولة	**3 628 855 640,43**	**%19**	الأموال الخاصة	11 174 621 712,78	**%58,52**
قيم الاستغلال	11 140 450,99	%0.98	ديون طويلة الأجل	3 363 198 269,08	**%17,61**
قيم قابلة التحقيق	3 432 564 068,83	%17	**ديون قصيرة الأجل**	**4 557 275 544,43**	**%23,87**
قيم جاهزة	195 151 120,61	%1.02			
مجموع الأصول	**19 095 095 526,29**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**19 095 095 526,29**	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

الجدول رقم (3-2): الميزانية المختصرة لسنة 2018 (الوحدة دج)

الأصول	المبالغ	النسبة المئوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة	**15 671 801 115,64**	**%84,46**	**الأموال الدائمة**	**15 734 842 390,26**	**%84,80**
الأصول المتداولة	**2 882 424 167,98**	**%15,5**	الأموال الخاصة	11 817 159 345,43	**%63,69**
قيم الاستغلال	1 934 100,99	%0,59	ديون طويلة الأجل	3 917 683 044,83	**%21,11**
قيم قابلة التحقيق	2 767 931 608,54	%14,9	**ديون قصيرة الأجل**	**2 819 382 893,36**	**%15,20**
قيم جاهزة	112 558 458,45	%0,01			
مجموع الأصول	**18 554 225 283,62**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**18 554 225 283,62**	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

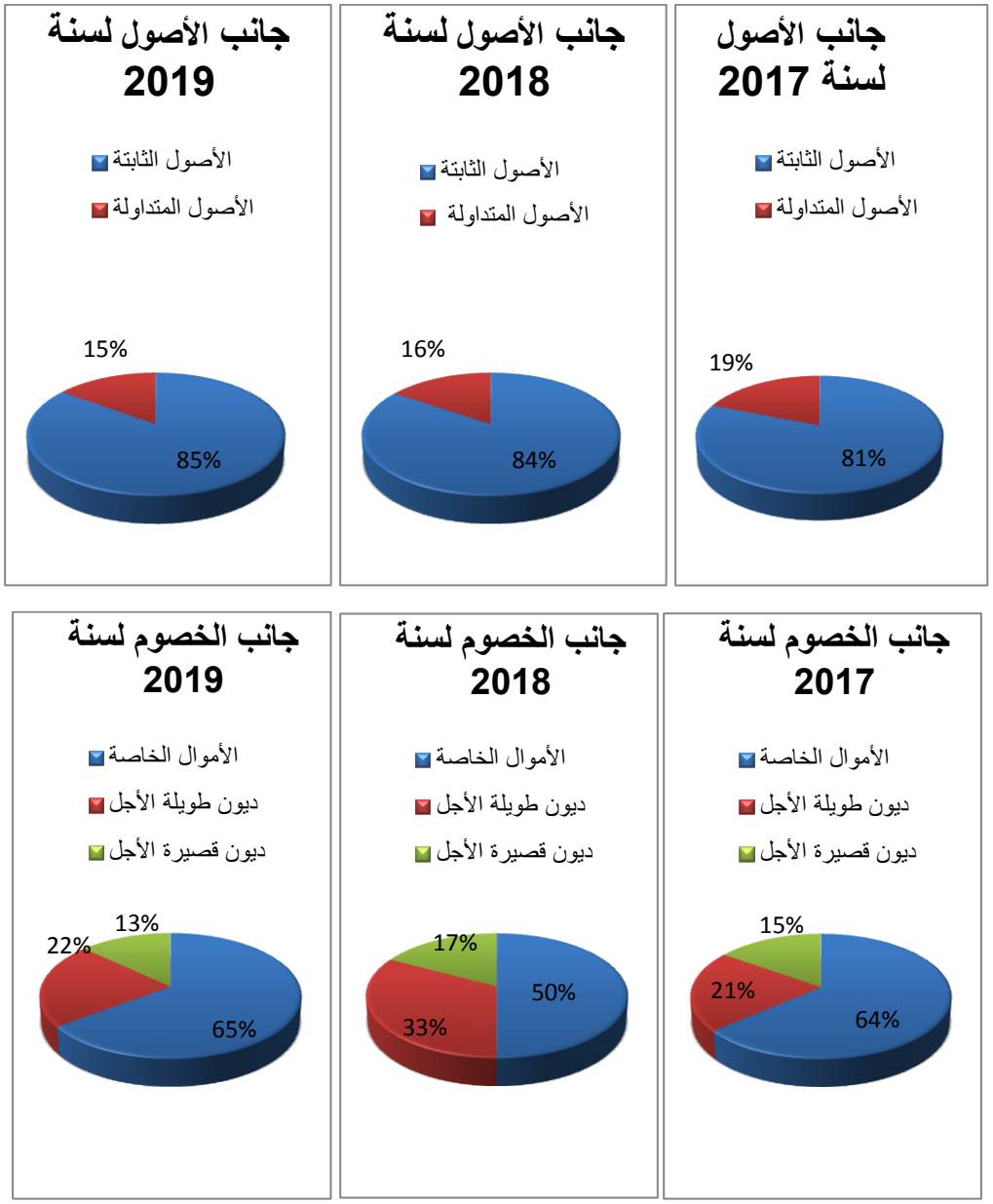
الجدول رقم (3-3): الميزانية المختصرة لسنة 2019 (الوحدة دج)

الأصول	المبالغ	النسبة المئوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المئوية
الأصول الثابتة	**15 849 672 894,90**	**%85,04**	**الأموال الدائمة**	**16 202 830 658,98**	**%86,94**
الأصول المتداولة	**2 787 303 168,37**	**%14,96**	الأموال الخاصة	12 086 269 770,73	%64,85
قيم الاستغلال	977 850,99	%0,56	ديون طويلة الأجل	4 116 560 888,25	%22,09
قيم قابلة التحقيق	2 682 628 968,74	%14,39	**ديون قصيرة الأجل**	**2 434 154 404,29**	**%13,06**
قيم جاهزة	103 696 348,64	%0,01			
مجموع الأصول	**18 636 976 063,27**	**%100**	**مجموع الخصوم**	**18 636 976 063,27**	**%100**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

ومن أجل جعل قراءة معطيات الميزانية المالية المختصرة أكثر وضوح وسهولة، نقوم بتمثلها بيانيا بالاعتماد على طريقة الدوائر النسبية كما يلي:

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني للميزانية المختصرة لجانب الأصول والخصوم



المصدر: بالاعتماد على الجداول الميزانية المختصرة و برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه لتمثيل البياني للميزانية المختصرة نلاحظ في جانب الأصول أن المؤسسة تعرف ارتفاع مستمر على مستوى الأصول الثابتة من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى زيادة في المنشآت التقنية والمعدات، في حين الأصول المتداولة في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى وسبب هذا راجع إلى انخفاض في قيم الاستغلال

و قيم الجاهزة، أما عن جانب الخصوم نلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاض في أموالها الخاصة خلال سنة 2018، لتعود بعدها الى ارتفاع سنة 2019، وهذا سببه زيادة في قيمتها، أما عن الديون طويلة الأجل ارتفعت سنة 2018 ثم عادت إلى انخفاض سنة 2019، وهذا راجع إلى اعتماد المؤسسة على ديونها طويلة الأجل في تمويل أصولها، بخصوص ما يتعلق بالديون قصيرة الأجل ارتفعت في سنة 2018، وهي أخرى تعود إلى انخفاض سنة 2019 وهذا سببه انخفاض قيمة الأصول المتداولة.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج لمؤسسة

1. عرض جدول حسابات النتائج لفترة (2017-2019)

الجدول رقم (3-4):جدول حسابات النتائج لفترة (2017-2019)(الوحدة دج)

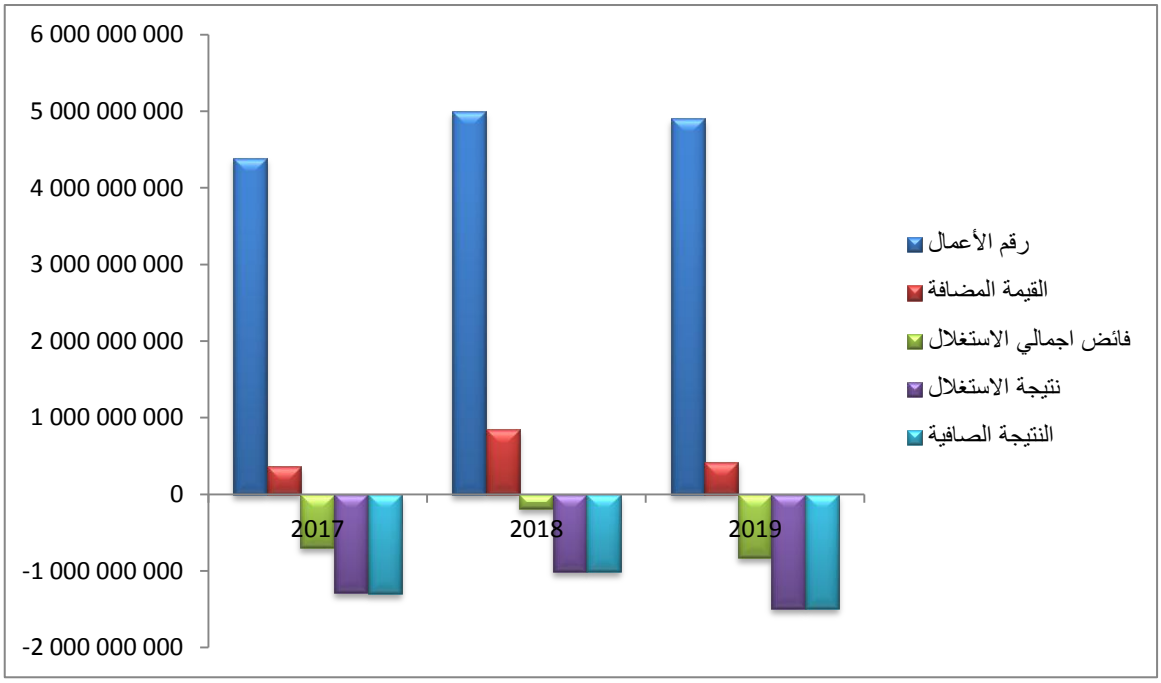
البيـان	2017	2018	2019
المبيعات المنتجات الملحقة	4 389 603 115,27	4 997 104 574,49	4 909 295 145,57
الإنتاج المخزن	0	0	0
الإنتاج المثبت	0	0	0
إعانات الاستغلال	-2 598 437 973,60	-2 851 305 987,13	-3 093 655 108,49
1. إنتاج السنة المالية	**1 791 165 141,67**	**2 145 798 607,36**	**1 815 640 037,08**
المشتريات المستهلك	-33 831 956.42	-62 671 652,77	-82 436 323,03
خدمات الطاقة وانتاج المواد	-507 101 338.60	-364 605 221,13	-389 672 566,72
خدمات خارجية واستهلاكات أخري	-888 128 536,68	- 872 535 810,91	
2. استهلاك السنة المالية	**-1 429 061 831,70**	**-1 299 812 684,81**	**-1 391 762 250,72**
3. القيمة المضافة للاستغلال	**362 103 309,97**	**845 985 922,55**	**423 877 786,36**
أعباء المستخدمين	-969 571 190,28	-941 875 481,88	-1 161 074 364,78
ضرائب ورسوم	-82 680 364,43	-95 107 502,31	-92 248 457,43
4. إجمالي فائض الاستغلال	**-690 148 244,74**	**-190 997 061,64**	**-829 445 035,85**
المنتجات العملياتية الأخرى	168 699 050,42	169 738 070,32	193 798 862,09
أعباء العملياتية الأخرى	-159 459,43	-618 716,43	-8 268 953,29
مخصصات الإهتلاك والمؤونات	-868 343 714,45	-1 050 655 839,35	-1 058 455 822,17
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	-82 583 546,31	0	0
	184 290 678,79	66 784 47,97	213 064 559,98
5. النتيجة العملياتية	**-1 288 245 235,72**	**-1 005 749 074,13**	**-1 489 306 389,24**
المنتوجات المالية	-9 863 845,99	-455 996,73	-176 697,39
الأعباء المالية	-1 648 901,88	0	0
6. النتيجة المالية	**-11 512 747,87**	**-455 996,73**	**-176 697,39**
7. النتيجة العادية قبل الضرائب	**-1 299 757 983,59**	**-1 006 205 070,86**	**-1 489 483 086,63**
الضرائب الواجبة الدفع على النتائج العادية	-	-	-
الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية	-	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	4 742 592 844,48	5 233 627 117,78	5 320 146 896,28
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-6 042 350 828,07	-6 239 832 188,64	-6 809 629 982,91

8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**-1 299 757 983,59**	**-1 006 205 070,86**	**-1 489 483 086,63**
عناصر غير عادية (منتجات)	**0**	**0**	**0**
عناصر غير عادية (أعباء)	**0**	**0**	**0**
9. النتيجة غير العادية	**-1 299 757 983,59**	**-1 006 205 070,86**	**-1 489 483 086,63**
10. صافي نتيجة السنة المالية	**-1 299 757 983,59**	**-1 006 205 070,86**	**-1 489 483 086,63**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة.

وفيما يلي التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج

الشكل رقم (3-4): يمثل تطور مؤشرات جدول حسابات النتائج للفترة 2017-2019



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (04) و برنامج Excel

من خلال الشكل يتضح أن رقم الأعمال في تزايد مستمر ويعود هذا إلى ارتفاع في الإنتاج والخدمات المقدمة من طرف المؤسسة، أما القيمة المضافة عرفت ارتفاع سنة 2018 ثم انخفاض سنة 2019 وسبب هذا راجع إلى التغير الحاصل في المشتريات والخدمات الاستهلاكية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة الدراسة، في حين فائض إجمالي الاستغلال جاء سالب بإضافة إلى انخفاضه سنة 2018 ليعود إلى ارتفاع سنة 2019، بخصوص نتيجة الاستغلال عرفت انخفاض سنة 2018 ثم ارتفاع سنة 2019 وسبب هذا راجع إلى تغير في حركة فائض

إجمالي الاستغلال و أعباء العملياتية أخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات ومؤونات، وفي أخير نلاحظ أن النتيجة الصافية عرفت هي أخرى انخفاض ثم ارتفاع وهذا راجع إلى النتيجة الاستغلال.

المطلب الثالث: جدول تدفقات النقدية لمؤسسة

1. عرض جدول التدفقات النقدية لفترة (2017-2019)

الجدول رقم (3-5): جدول تدفقات النقدية لفترة (2017-2019)(الوحدة دج)

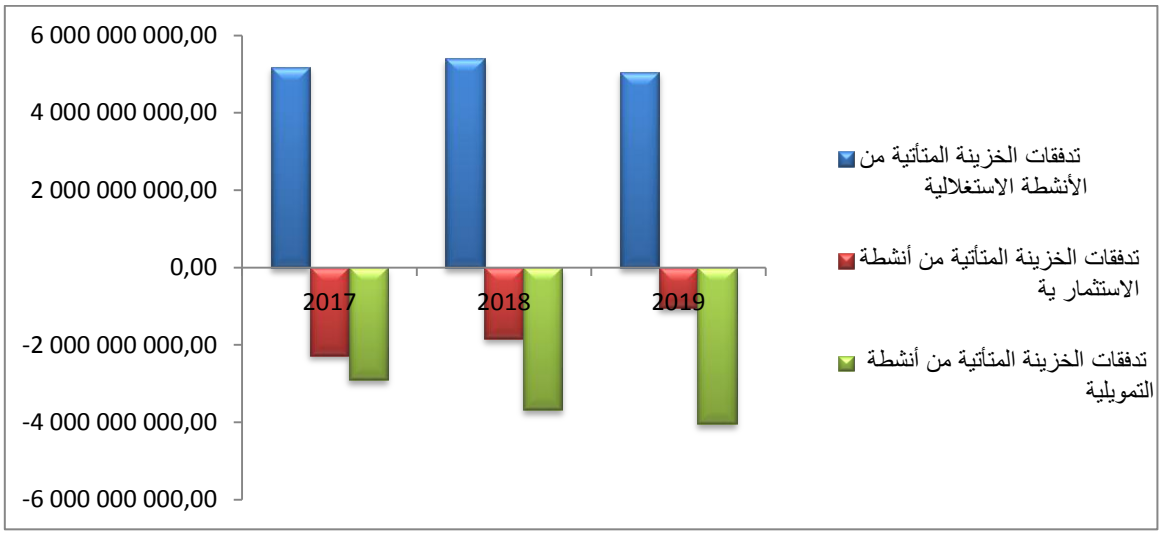
البيـان	2017	2018	2019
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلالية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	6 032 068 953,79	6 203 305 858,97	5 918 147 567,11
التحصيلات الأخرى	45 108 889,84	18 479 401,36	12 132 138,72
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	773 115 686,02	688 973 403,89	750 507 145 ;52
المدفوعات الأخرى	27 890 877,23	29 576 420,18	14 880 390,36
الفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة	579 863,18	608 676,54	491 676,05
دفع الضرائب الدخل			
الضرائب الأخرى المدفوعة	92 985 460,53	98 598 015,50	106 831 563,01
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية (الاستثنائية)	**5 182 605 956,67**	**5 404 028 744,22**	**5 057 568 930,89**
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية (1)	**5 182 605 956,67**	**5 404 028 744,22**	**5 057 568 930,89**
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	2 261 007 357,19	1 834 337 029,68	1 030 227 083,44
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	00	00	00
المحسوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينة أو معنوية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارية (2)	**-2 261 007 357,19**	**-1 834 337 029,68**	**-1 030 227 083,44**
تدفقات الخزينة التأتية من أنشطة التمويلية			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم	00		
حصص الأرباح و التوزيعات أخرى			
التحصيلات من القروض	59 799,04	149 598,08	00
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	**00**	149 598,08	**00**
استلام المنح التشغيلية			
المقبوضات من خزانة			
التدفق النقدي الى خزينة			
التحصيلات بين الوحدات	56 333 964 017,16	2 678 766 422,54	1 903 840 014,08
المدفوعات بين الوحدات	59 240 110 708,15	6 344 845 895,80	5 940 056 574,96
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويلية (3)	**-2 906 086 891,95**	**-3 666 079 473,26**	**-4 036 216 560,88**
الاختلافات بسبب نشر الأخطاء	00	104 984,10	00

تغير الخزينة للفترة (1+2+3)	**15 511 707,53**	**-96 282 774,62**	**-8 874 713,43**
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	194 416 967,18	209 928 674,71	113 645 900,09
الخزينة ومعادلاتها عند أقفال السنة المالية	209 928 674,71	113 645 900,09	104 771 186,66
تغير أموال الخزينة خلال السنة	**15 511 707,53**	**-96 282 774,62**	**-8 874 713,43**
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	**-1 299 757 983,59**	**-1 006 205 070,86**	**-1 489 483 086,63**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

وفيما يلي التمثيل البياني لجدول تدفقات النقدية

الشكل رقم (3-5): يمثل تطور مؤشرات جدول بتدفقات النقدية للفترة 2017-2019



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (05) و برنامج Excel

يتضح من الشكل أعلاه أن أنشطة الاستغلالية جاءت موجبة كما ارتفعت سنة 2018 ثم انخفضت سنة 2019 وهذا راجع إلى التغير الحاصل في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن، أما عن أنشطة الاستثمارية جاءت وهي في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى قيمة المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينة أو معنوية، في حين أنشطة التمويلية جاء سالبة وهي أخرى في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى وهذا بسبب الحركة الحاصلة في التحصيلات المدفوعات بين الوحدات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة

سنقوم بعرض نتائج الدراسة بناءا على المعلومات المتحصل عليها من مؤسسة خلال الفترة (2017-2019)، والتي تساعدنا في حساب المؤشرات والنسب المالية، وتحليل جدول حسابات النتائج.

المطلب الأول: تقييم المؤسسة باستخدام المؤشرات المالية

نعتمد في تحليلنا للأداء المالي للمؤسسة على أهم مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل(FR)، و احتياجات رأس مال العامل (BFR)، و الخزينة (TR).

1. رأس المال العامل (FR)

الجدول رقم (3-6): رأس المال العامل لسنوات: 2017-2019 (الوحدة دج)

	رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة
سنة 2017	15 466 239 885,86 - 14 537 819 981,86 = **928 419 904**-
سنة 2018	15 734 842 390,26 - 15 671 801 115,64= **63 041 274,62**
سنة 2019	16 202 830 658,98 - 15 849 672 894,90 = **353 157 764,08**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن رأس المال العامل خلال فترة الدراسة جاء سالب خلال سنة 2017 وهذا يبين أن المؤسسة حققت أداء ضعيف، يعود ذلك إلى أن الأموال الدائمة كذا الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة ، ثم عرف ارتفع خلال سنة 2018 و 2019 وبقيمة موجبة، نقول أن المؤسسة حققت أداء جيد ، وهذا يؤكد على أنها تمتلك هامش أمان، أي يمكنها تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من الأموال الخاصة، ولديها القدرة على تسديد جزء من الديون.

وفيما يلي الجدول التالي يوضح أنواع رأس المال العامل:

الجدول رقم (3-7): أنواع رأس المال العامل

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
الخاص	الأموال الخاصة-الأصول الثابتة	-4 291 619 173,08	-3 854 641 770,21	-3 763 403 124,17
الصافي	الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة	-928 419 904	63 041 274,62	353 148 764,08

الإجمالي	مجموع الأصول-الأصول الثابتة	3 628 855 640,43	2 882 424 167,98	2 787 303 168,37
الأجنبي	مجموع الخصوم-الأموال الدائمة	4 557 275 544,43	2 819 382 893,36	2 434 154 404,29

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن:

- رأس المال العامل الخاص قيمته سالبة خلال فترة الدراسة مع انخفاضه من سنة إلى أخرى وهذا يبين لنا أن المؤسسة غير قادرة على تمويل الأصول الثابتة من مواردها الخاصة وبالتالي عليها الاعتماد على الموارد الخارجية.
- رأس المال الصافي جاء سالب سنة 2017، ثم ارتفع في سنة 2018 و 2019 بقيمة موجبة وهذا يبين لنا أن المؤسسة وفرت هامش أمان لها.
- أما رأس المال العامل الإجمالي كان موجب خلال فترة الدراسة حيث انخفض سنة 2018 ليعرف انخفاض في قيمة أيضا سنة 2019، وهذا يدل على انخفاض قيم الاستغلال وقيم القابلية للتحقيق، أي عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي استخدمتها المؤسسة خلال دورتها الاستغلالية.
- رأس المال العامل الأجنبي كان موجب خلال فترة الدراسة حيث عرف انخفاض في قيمة سنة 2018 و سنة 2019، وهذا راجع إلى أن المؤسسة لا تعتمد في دورتها الاستغلالية على الديون، بمعنى آخر المؤسسة لم تحصل على موارد مالية من الغير.

2. الاحتياج في رأس المال العام (BFR)

الجدول رقم (3-8): الاحتياج في رأس المال العامل لسنوات: 2017-2019 (الوحدة دج)

الاحتياج رأس المال العامل = (قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)	
سنة 2017	(11 140 450,99+3 432 564 068,83)-(4 557 275 544,43-00)= **-1 113 571 024,61**
سنة 2018	(1 934 100,99+2 767 931 608,54) - (2 819 382 893,36 -00) = **-49 517 183,83**
سنة 2019	(977 850,99+2 682 628 968,74) – (2 434 154 404,29 -00) = **249 452 415,14**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المالي العامل خلال فترة الدراسة جاء سالبة سنة 2017 وسنة 2018 هذا راجع إلى نقص أو غياب قيم الاستغلال، حيث ارتفع سنة 2019 وبقيمة موجبة، وهذا راجع إلى استغلال الموارد المالية متاحة، وعموما هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة.

3.الخزينة

الجدول رقم (3-9): الخزينة لسنوات: 2016-2017 (الوحدة دج)

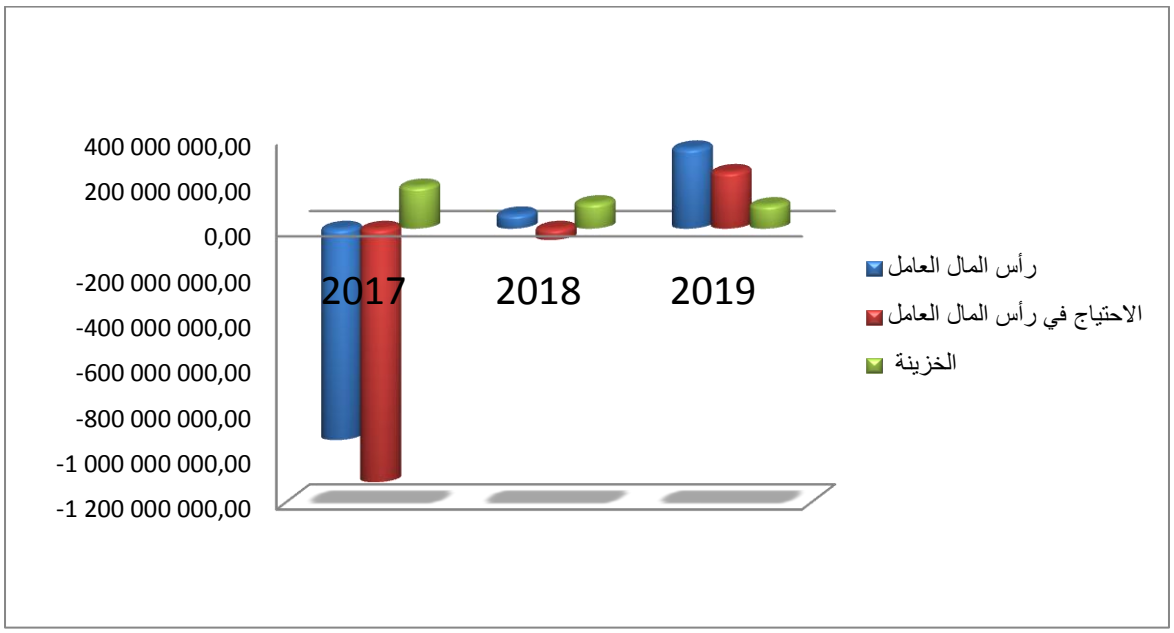
الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل	
سنة 2017	(-928 419 904)– (-1 113 571 024,61) =**185 151 120,61**
سنة 2018	63 041 274,62– (-49 517 183,83) =**112 558 458,45**
سنة 2019	249 452 415,14–353 157 764,08 =**103 705 348,94**

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة، أي أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، وهذا يدل على وجود توازن مالي بالمؤسسة، حيث أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل هذا يفسر على أنه يمول احتياج رأس مال الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره أو الاحتفاظ به حتى يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية.

4. التمثيل البياني لمختلف مؤشرات التوازن المالي

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني لمختلف مؤشرات التوازن المالي



المصدر: بالاعتماد على الجداول مؤشرات التوازن المالي وبرنامج Excel

ومن خلال الشكل يبين أن رأس المال العامل و الاحتياج في رأس المال العامل جاء سالب سنة 2017، والخزينة موجبة، كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في رأس مال العامل و احتياج رأس المال العامل في سنة 2018 وبقيمة موجب، في حين سنة 2019 تبين أن المؤشرات في تحسن و وضع مستقر.

المطلب الثاني: تقييم المؤسسة باستخدام النسب المالية

سنتطرق إلى تحليل الوضعية المالية لمؤسسة من خلال حساب مختلف النسب المالية التي تتلاءم معها حسب المعلومات المتحصل عليها من القوائم المالية خلال الفترة (2017-2019).

1. نسب السيولة: سنحاول التطرق إلى مختلف أنواعها و من ثم تمثيلها بيانيا فيما يلي:

أ- حساب نسب السيولة:

الجدول رقم (3-10): نسب السيولة

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة÷ الديون قصيرة الأجل	0.78	1,02	1.15
نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة-المخزونات)÷الديون قصيرة الأجل	0,79	1,02	1,14
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة ÷ الديون قصيرة الأجل	0,04	0,04	0,04

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول السابق أن:

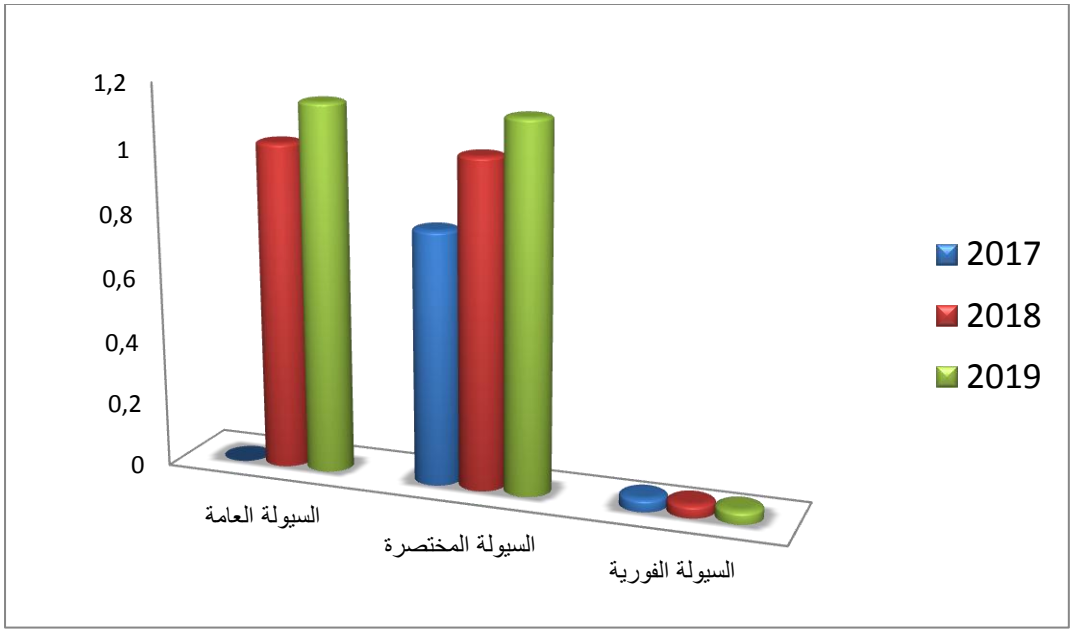
– **نسبة السيولة العامة:** جاءت النسبة أقل من الواحد سنة 2017 ، أما سنة 2018 وسنة 2019 فهي تفوق الواحد ما يعني أن المؤسسة يوجد لديها فائض في الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل، وبهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة.

– **نسبة السيولة المختصرة:** نلاحظ سنة 2017 النسبة أقل من الواحد، بينما جاءت نسبة أكبر من الواحد سنة 2018 و سنة 2019 أي مرتفعة، ويعود هذا إلى ارتفاع قيمة مدينون الآخرون، أي أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

– **نسبة السيولة الفورية:** نلاحظ أن قيمتها ثابتة من سنة إلى أخرى، كما يمكن القول جاءت بنسبة مقبولة حيث تشير إلى احتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية و لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة.

ب–التمثيل البياني لنسب السيولة:

الشكل رقم (3–7): التمثيل البياني لمختلف نسب السيولة



المصدر: باعتماد علىالجدول نسب السيولة وبرنامجExcel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة والسيولة المختصرة تشهد ارتفاع من سنة إلى أخرى، في حين أن نسبة السيولة الفورية فهي منخفضة مع احتفاظها بنفس القيمة خلال ثلاث سنوات.

2. نسب الهيكلة المالية: سنقوم بحساب مختلف أنواعها و من ثم تمثيلها بيانيا فيما يلي:

أ- حساب نسب الهيكلة المالية:

الجدول رقم (3-11):نسب الهيكلة المالية

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة	0.94	1.00	1.02
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة	0.72	0.75	0.76
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم	0.58	0.63	0.64
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون ÷ مجموع الأصول	0.41	0.36	0.35

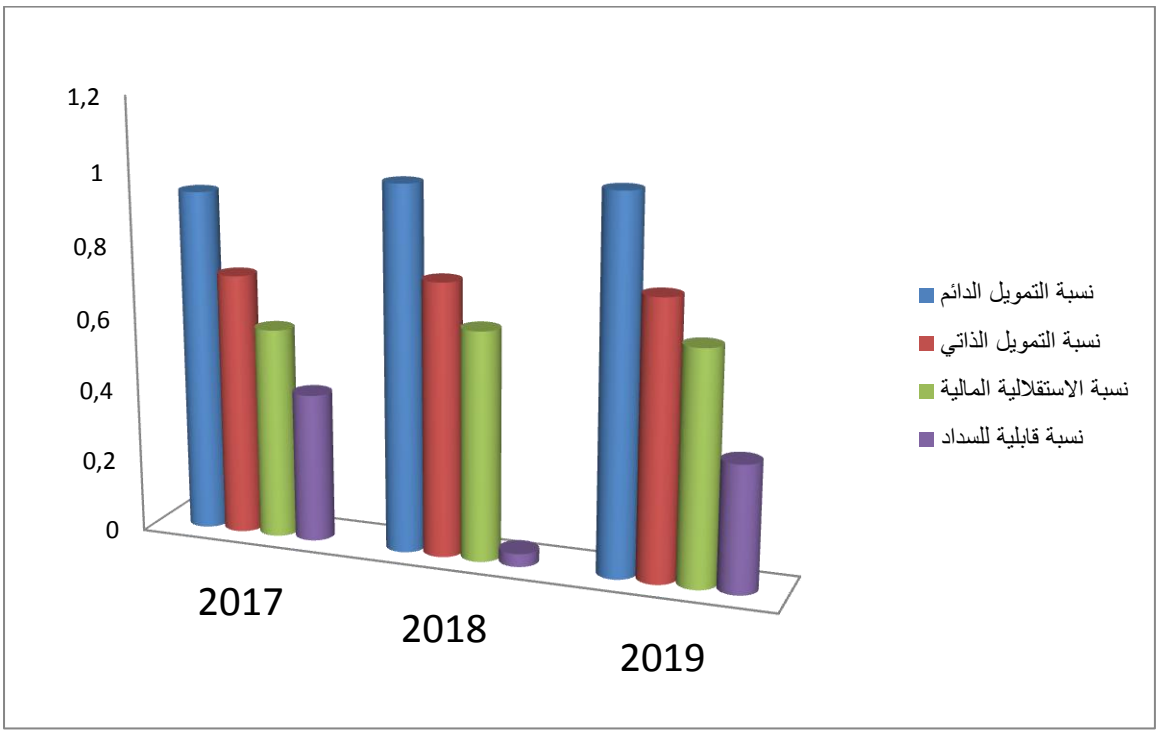
المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول السابق نلاحظ:

- **نسبة التمويل الدائم**:نلاحظ سنة 2017 جاءت نسبة أقل من الواحد، لتشهد ارتفاع سنة 2018 و سنة 2019 في النسبة لتفوق الواحد وهذا جيد لوضعية المؤسسة، وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهذا يدل على ان مؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.
- **نسبة التمويل الذاتي**: نلاحظ أن النسبة أقل من الواحد خلال فترة الدراسة وهي جيدة بالنسبة لوضعية المؤسسة مع ارتفاع قيمتها من سنة إلى أخرى، وهذا يدل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء الى الموارد الخارجية ، وكذا تحقق فائض لتمول به جزء من أصولها المتداولة
- **نسبة الاستقلالية المالية**: نجد هذه النسبة اقل من الواحد وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية وهي غير مستقلة ماليا.
- **نسبة قابلية السداد**: نلاحظ أن نسبة أقل من 0.5 خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها الطويلة وقصيرة.

ب-التمثيل البياني لنسب الهيكلة المالية

الشكل رقم (3-8): التمثيل البياني لمختلف نسب الهيكلة المالية



المصدر: باعتماد على الجدول الهيكلة المالية و برنامج Excel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من نسب التمويل الدائم والتمويل الذاتي والاستقلالية المالية هي في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى في حين نسبة قابلية السداد عرفت انخفاض سنة 2018 لتعود بعدها إلى ارتفاع سنة 2019.

3. نسب النشاط: سنقوم بحساب بعض مختلف أنواعها و من ثم تمثيلها بيانيا فيما يلي:

أ- حساب نسب النشاط

الجدول رقم (3-12): نسب النشاط

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
معدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات الصافية÷مجموع الأصول	0.23	0.26	0.26
معدل دوران الأصول الثابتة	المبيعات الصافية÷مجموع الأصول الثابتة	0.28	0.32	0.31
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الصافية÷ أصول المتداولة	1.21	1.70	1.76

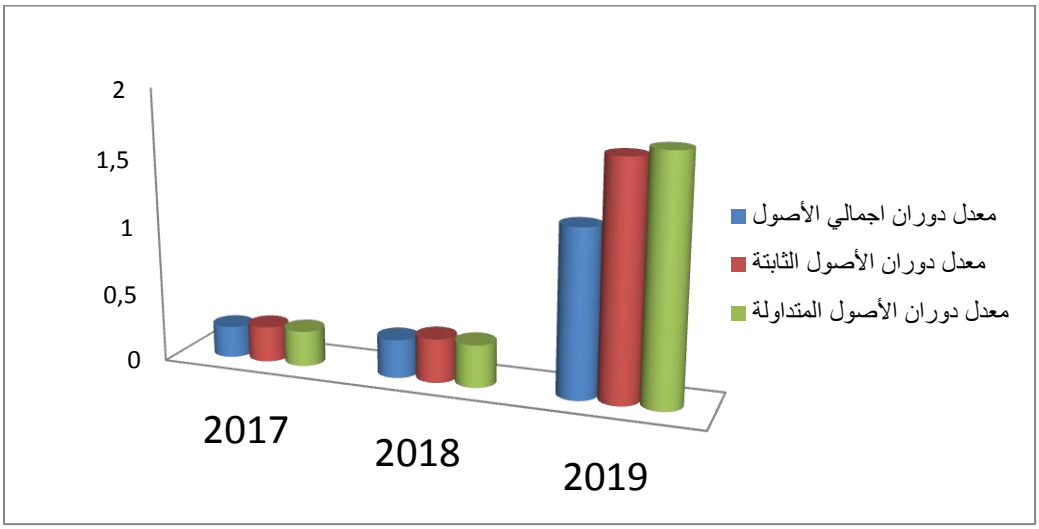
المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** نلاحظ هنا ارتفاع في معدل خلال سنة 2018 وبقية نفسه سنة 2019 يعني أن هناك ارتفاع في قيمة المبيعات، هذا يبين مدى ارتفاع كفاءة إدارة المؤسسة لإدارة أصولها.
- **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات خلال فترة الدراسة، حيث سنة 2018 عرفت ارتفاع في نسبة، ثم انخفضت سنة 2019، وهذا انخفاض راجع إلى تغير الحاصل في قيمة الأصول الثابتة.
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ خلال فترة الدراسة أن المعدل في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، هذا يعني أن هنا ارتفاع في قيمة الأصول المتداولة.

ب- التمثيل البياني لنسب النشاط

الشكل رقم (3-9): التمثيل البياني لمختلف نسب النشاط



المصدر: باعتماد على الجدول نسب النشاط وبرنامج Excel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من معدل دوران إجمالي الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة والمتداولة بقية محافظ على نفس المستوى سنة 2018 مع وجود تذبذيب طفيط في القيمة، أما سنة 2019 عرفت ارتفاع كبير في معدلات النشاط.

المطلب الثالث: تقييم المؤسسة باستخدام جدول حسابات النتائج

يبين لنا جدول حسابات النتائج الإيرادات والمصاريف المحققة من طرف المؤسسة خلال الدورة ويتم مقارنتهما لاستخراج النتيجة المالية الصافية، حيث تمثل الإيرادات مدخلات المؤسسة ومصاريف مخرجات المؤسسة، سنحاول تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة خلال فترة 2017-2019

1. **التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم ربحية المبيعات**

تقيس ربحية المبيعات مدى نجتح المؤسسة في الوصول إلى تحقيق الربح من كل دينار من مبيعاتها وتظهر نسبة ربحية المبيعات في الجدول التالية:

أ- <u>حساب نسب ربحية المبيعات</u>

جدول رقم (3-13): نسبة ربحية المبيعات

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة ÷ رقم الأعمال	0.08	0.17	0.09
نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال	الفائض الاجمالي للاستغلال ÷ رقم الأعمال	-0.16	-0.04	-0.17
نسبة نتيجة هامش الاستغلال	نتيجة الاستغلال ÷ رقم الأعمال	-0.29	-0.20	-0.30
نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب	النتيجة العادية قبل الضرائب ÷ رقم الأعمال	-0.30	-0.20	-0.30

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

نسبة الهامش القيمة المضافة: يتبين لنا أن نسبة جاءت موجبة خلال فترة الدراسة وارتفعت قيمتها سنة 2018 ثم تنخفض سنة 2019، وعليه يمكن القول أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش، وهذا يدل على أن أداء المؤسسة جيد.

- **نسبة هامش الفائض الاجمالي للاستغلال:** نلاحظ أن نسبة هامش سالبة وهي منخفضة سنة 2018 ثم ارتفعت سنة 2019، وهذا معناه أن كل واحد دينار يحقق هامش وهذا مؤشر سلبي على أداء المؤسسة.

- **نسبة هامش نتيجة الاستغلال:** نلاحظ أن نسبة الهامش جاءت سالبة خلال فترة الدراسة مع وجود انخفاض سنة 2018 ثم ارتفاع سنة 2019، غير أن نتيجة الاستغلال في تحسن، وهذا معناه أن المؤسسة تحقق ربح من نشاط الاستغلال.

- **نسبة هامش النسبة العادية قبل الضرائب:** يتضح لنا أن نسبة الهامش جاءت سالبة خلال فترة الدراسة مع وجود انخفاض سنة 2018 ثم ارتفاع سنة 2019، أي أن هامش في تحسن، وهذا راجع إلى النتيجة المالية إذ أن نتيجة الاستغلال في تحسن.

ب-التمثيل البياني لنسب ربحية المبيعات:

الشكل رقم (3-10): التمثيل البياني لمختلف نسب ربحية المبيعات



المصدر: باعتماد على الجدول نسب ربحية المبيعات و برنامج Excel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة هامش القيمة المضافة جاءت موجبة ارتفعت ثم انخفضت، أما نسبة كل من هامش الفائض الإجمالي ونتيجة هامش الاستغلال و هامش النتيجة العادية قبل الضرائب جاءت سالبة كما تعرف انخفاض سنة 2018 ثم تعود إلى ارتفاع سنة 2019.

2. التحليل المالي لجدول حسابات النتائج في تقييم المردودية: سنقوم بحساب مختلف أنواعها و من ثم تمثيلها بيانيا فيما يلي:

أ- حساب نسب المردودية:

الجدول رقم (3-14): نسب المردودية

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة	- 0,12	- 0,09	- 0,12
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول	- 0,07	- 0,05	- 0,08
نسبة المردودية التجارية	النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال	- 0,30	- 0,20	- 0,30

المصدر: بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج

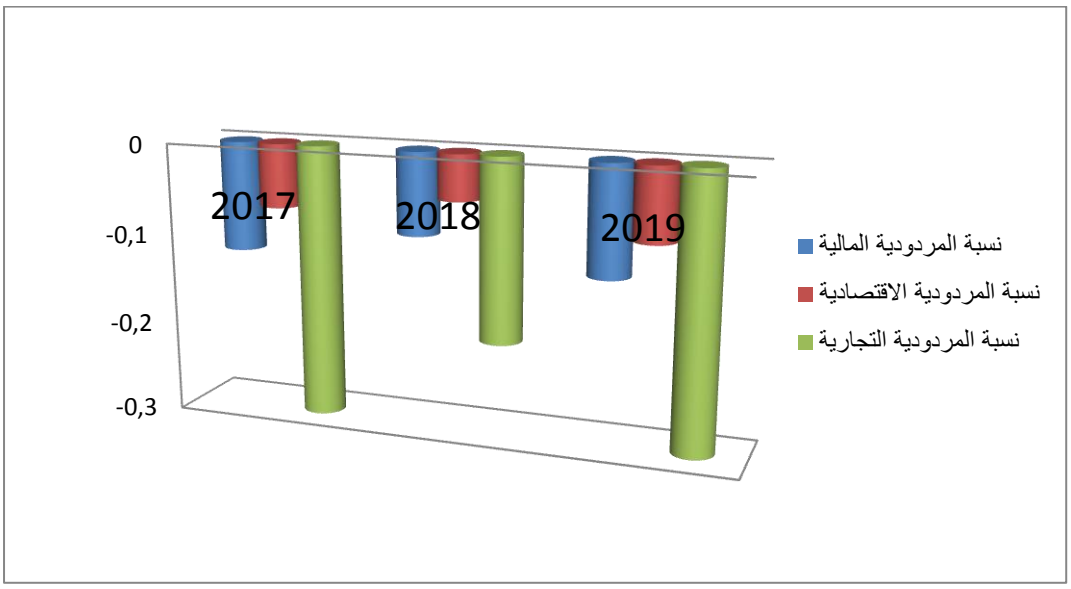
- **نسبة المردودية المالية:** هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهيمها وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، حيث ان مردودية جاءت سالبة خلال فترة الدراسة، كما أنها انخفضت سنة 2018 ثم تعود إلى إرتفاع سنة 2019، وهذا يدل على أن المؤسسة ليس لديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة.

- نسبة المردودية الاقتصادية: هي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، حيث حققت مردودية موجبة سالبة خلال فترة الدراسة، كما أنها انخفضت سنة 2018 ثم ارتفعت سنة 2019، وهذا إلى أن الأصول لم تغطي النتيجة الصافية.

- نسبة المردودية التجارية: هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مبيعاتها، حيث نلاحظ ان نسبة سالبة خلال فترة الدراسة كما هنا انخفاض سنة 2018 ثم ارتفاع سنة 2019، ومن هنا تقول أن المؤسسة حققت مردودية نشاط ضعيفة وسبب هو أنها أقل من الصفر.

ب-التمثيل البياني لنسب المردودية:

الشكل رقم (3-11): التمثيل البياني لمختلف نسب المردودية



المصدر: باعتماد على الجدول نسب المردودية و برنامج Excel

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة المردودية جاءت سالبة كما أن المردودية المالية والاقتصادية والتجارية تعرف انخفاض سنة 2018 ثم تعود إلى ارتفاع سنة 2019 .

المطلب الرابع: تقييم المؤسسة باستخدام جدول تدفقات النقدية

جدول تدفقات الخزينة يتم بموجبه شرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة، وبالتالي سنحاول تحليل جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة خلال فترة 2017-2019.

أولا- إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم سيولة المؤسسة

1. نسبة تغطية النقدية: تظهر نسبة المؤسسة من خلال الجدول التالي:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

سنة 2017	5 182 605 956,67 ÷ [(-2 261 007 357,19) + (-2 906 086 891,95)] = -1,00
سنة 2018	5 404 028 744,22 ÷ [(-1 834 337 029,68) + (-3 666 079 473,26)] = -0,98
سنة 2019	5 057 568 930,89 ÷ [(-1 030 227 083,44) ÷ (-4 036 216 560,88)]= -1,00

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

نلاحظ أن نسبة خلال فترة الدراسة سالبة، حيث انخفضت سنة 2018 ثم ارتفعت سنة 2019، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على توليد نقدية كافية من الأنشطة والتمويلية، وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني من مشكلة في تحصيل النقدية.

2. نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: تظهر هذه نسبة للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية÷ فوائد الديون	
سنة 2017	5 182 605 956,67 ÷ 579 863,18 = 8937,64
سنة 2018	5 404 028 744,22 ÷ 608 676,54 = 8878,33
سنة 2019	5 057 568 930,89 ÷ 491 676,05 = 10286.38

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

نلاحظ أن نسبة خلال فترة الدراسة موجبة، كما هي في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا مؤشر جيد وفي هذه حالة نجد أن المؤسسة بإمكانها تغطية فوائد ديونها.

3. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إل الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الديون طويلة الأجل وأوراق الدفع= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ الديون طويلة الأجل المستحقة+ أوراق الدفع قصيرة الأجل	
سنة 2017	5 182 605 956,67 ÷ 3 309 486 220,87 = 1,57
سنة 2018	5 404 028 744,22 ÷ 2 191 281 248,08 = 2,47
سنة 2019	5 057 568 930,89 ÷ 1 603 296 992,17 = 3,15

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية والميزانية المالية

نلاحظ أن نسبة خلال فترة الدراسة موجبة وهذا يعني أن وضعية السيولة في المؤسسة جيدة، وهي في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى، كما تشير إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ثانيا – إستخدام التحليل المالي لجدول سيولة الخزينة في تقييم ربحية المؤسسة

1. نسبة النقدية التشغيلية: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الربح	
سنة **2017**	-3,99 = [-1 299 757 983,59] ÷ 5 182 605 956,67
سنة **2018**	-5,37 = [-1 006 205 070,86] ÷ 5 404 028 744,22
سنة **2019**	-3,40 = [-1 489 483 086,63] ÷ 5 057 568 930,89

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

نلاحظ من الجدول جاءت نسبة خلال فترة الدراسة سالبة، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة.

2. نسبة التدفق النقدي: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ رقم الأعمال	
سنة **2017**	1,18 = 4 389 603 115,27 ÷ 5 182 605 956,67
سنة **2018**	1,08 = 4 997 104 574,49 ÷ 5 404 028 744,22
سنة **2019**	1,03 = 4 909 295 145,57 ÷ 5 057 568 930,89

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

نلاحظ من الجدول أن نسبة خلال فترة الدراسة موجبة وهي تنخفض من سنة إلى أخرى، وهذا ما يدل على كفاءة ائتمان المتبع من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية زبائنها.

3. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة العائد عل الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷مجموع الأصول	
سنة **2017**	0,27 = 19 095 095 526,29 ÷ 5 182 605 956,67
سنة **2018**	0,29 =18 554 225 283,62 ÷ 5 404 028 744,22
سنة **2019**	0,27 = 18 636 976 063,27 ÷ 5 057 568 930,89

المصدر: بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية

يتضح من الجدول أن نسبة خلال فترة الدراسة موجبة ونلاحظ هناك انخفاض سنة 2018 لتعود إلى ارتفاع سنة 2019 هذا ما يبين أن كل دينار مستثمر من الأصول يحقق ربح.

خلاصة الفصل

من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، وبعد اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيق، باستخدام مؤشر التوازن ومختلف النسب المالي، يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق شروط التوازن المالي، كما استطاعت تحقيق نسب مالية مقبولة، وفي نفس الوقت يمكن القول ان المؤسسة تعاني بعض الاختلالات التي تؤثر سلبا وعليها استغلال في استثمارات جديدة.

ومن هنا يمكن القول أن التشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عنصر جد مهم في حياة المؤسسة فمن خلاله يمكن اكتشاف نقاط القوة والضعف واستغلالها والسيطرة عليها، ومعالج نقاط الضعف والبحث عن الحلول اللازمة لمواجهتها.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تعتبر المؤسسة مهما كان نوعها من أهم الوسائل المستخدمة في مختلف الدراسات ، فهي تعتبر النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي. ولكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المسطرة لابد لها من معرفة الوضعية المالية لمختلف مشاريعها، وهذا من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات، وهذا بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

وقد تناولت دراستنا المتابعة المالية للمشاريع وتأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة– دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية– فجاءت إشكالية بحثنا كما يلي: **كيف تتم المتابعة المالية في المؤسسة الاقتصادية، وما تأثيرها على وضعيتها المالية؟**

ولتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار الفرضيات التي قمنا بصياغتها في مقدمة هذه المذكرة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين، قسم نظري وآخر تطبيقي. حيث تَضَمن القسم الأول فصلين، تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للمتابعة المالية في المؤسسة الاقتصادية، وفي الفصل الثاني إلى مؤشرات تقييم الوضعية المالية في المؤسسة. وأمَا القسم الثاني فقد خصصناه للدراسة الميدانية، والتي استهدفت التعرّف على تأثير المتابعة المالية على الوضعية المالية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية، مستعملين في ذلك دراسة حالة عن طريق جمع المعلومات من مختلف هياكل المؤسسة، ثم تبويبها وتحليلها، وتفسيرها. وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج قادتنا إلى أن نرفض أو نؤكد صحة الفرضيات، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات نُلخِصُها كما يلي :

1– نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

- المتابعة المالية تساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باعتبارها قاعدة معلوماتية تظهر نقاط القوة وضعف لدى المؤسسة؛
- تعتبر المتابعة المالية أداة مهمة، بعد الحصول على مختلف المعلومات المطلوبة يتم تحليلها بغية الوصول إلى النتائج؛

وعليه يُثْبَت صحة **الفرضية الأولى** القائلة بأن: المتابعة المالية هي مجهود منظم تقوم به الجهة المسؤولة، يشمل الملاحظة المستمرة، وقياس النتائج، ومقارنتها بالمعايير الموضوعة مسبقا.

- يعتبر تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من بين أهم أهداف الوظيفة المالية في المؤسسة؛

- يتم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات، هذه الأخيرة يتم حسابه من مختلف حسابات المؤسسة (الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج، التدفقات النقدية.....الخ). حيث تعطي هذه المؤشرات صورة واضحة عن وضعية المؤسسة، مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص؛

وعليه يُثْبَت صحة **الفرضية الثانية** القائلة بأن عملية تشخيص الوضعية تتم بواسطة مجموعة من النسب والمؤشرات المالية.

- قمنا في **الجانب التطبيقي** بتقييم الوضعية المالية **لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية خلال الفترة (2017-2019)**، وهذا من خلال حساب مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، وقد توصلنا إلى ما يلي:
- شهد رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وكذا الخزينة مؤشرات جيدة لوضعية المؤسسة من حيث التوازن المالي، وهذا راجع إلى أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة من أجل تحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة؛
- النسب المالية كلها كانت جيدة، بحيث نسب السيولة جعلت المؤسسة توفر التزامات قصيرة الأجل، أما نسب التمويل سمحت للمؤسسة بالاقتراض قصير الأجل، أما نسب النشاط كلها تساهم في تحقيق رقم الأعمال معين؛
- مؤشرات جدول حسابات النتائج نجدها متذبذبة، وهذا يدل على عدم كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة خلال فترة الدراسة؛
- . مؤشرات جدول التدفقات النقدية نجدها متوسطة وغير كافية على توليد نقدية كافية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالتزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

وعليه يُثْبَت عدم صحة **الفرضية الثالثة** القائلة بأن هناك تحسن في الوضعية المالية لمؤسسة التوزيع الكهرباء والغاز خلال الفترة (2017-2019).

2- اقتراحات الدراسة

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن عرض الاقتراحات التالية:

- ضرورة المتابعة المالية للمؤسسة؛

- محاولة التعمق أكثر في عملية تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة؛
- تفعيل مؤشرات التقييم للمؤسسة ومحاولة الاستفادة منها بقدر الإمكان؛
- الاهتمام أكثر بعملية المتابعة المالية وهذا لاكتشاف الوضعية المالية للمؤسسة بغية تحسين ومواجهة الإجراءات اللازمة.

3- آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم تغطية بعض الجوانب المتعلقة بالمتابعة المالية وتبقى بعض الجوانب حقلا مهما للدراسة وعلى هذا الأساس نقترح الدراسات المستقبلية التالية:

- دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ما مدي فعالية المتابعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛

قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أبو على محمود سلطان، التخطيط الاقتصادي وأساليبه، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 1985.

2. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية2007 ،دار إثراء للنشر والتوزيع مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، سنة 2008.

3. زغيب ملكية، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطيعة الثانية، 2010.

4. سعد طه علام، "إدارة المشروعات"، دار النشر والتوزيع، الطبعة الثانية، دمشق، 2006.

5. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

6. الشنواني صلاح، التنظيم الإداري في قطاع الأعمال، دار المعارف، القاهرة، 1996

7. طاق عبد العال حماد، دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

8. عامر عبد الله، التحليل و التخطيط المالي المتقدم، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان . الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015.

9. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، 1974.

10. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003،

11. الغالي بن إبراهيم، تحليل الربحية التجارية لإتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2016.

12. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار النشر والتوزيع بوزريعة الجزائر، 2004.

13. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

14. محمد توفيق قاضي، "إدارة وجدولة المشاريع"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

15. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1989.

16. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

17. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية، دار ناشرون ومرغبون، عمان، 2012.

18. الياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي(الإدارة المالية دروس وتطبيقات)،الطبعة الأولي، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2006.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. بن خروف جليلة، دور المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس،2009.

2. زغيب مليكة، أدوات التحليل المالي في المؤسسة العمومية الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 1997-1998.

3. عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير الدولية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

4. عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الوراق المالية في بورصة عمان، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية ، الأردن، 2008.

ثالثا: مجلات

1. دلال حطاب، نور الدين زعيبط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من حول تدفقات نقدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 1، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، 2017.

2. محمود حمام، أميرة دباس، أثر قائمة التدفقات النقدية اتجاه القرارات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد4، جامعة أم البواقي، 2015.

3. التدريب على مهارات المتابعة والتقييم، برنامج التنمية بالمشاركة مع الوكالة الكندية للتنمية، جامعة بني سويف، سويف، مصر.

رابعا: ملتقيات

1. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، مداخلة بعنوان «**دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**»، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يوم 05و06 ماي 2013.

خامسا: المراجع الأجنبية

1. *James Higgins, ''the management challenge'' Macmillan publishing company, USA, 1991, p568*